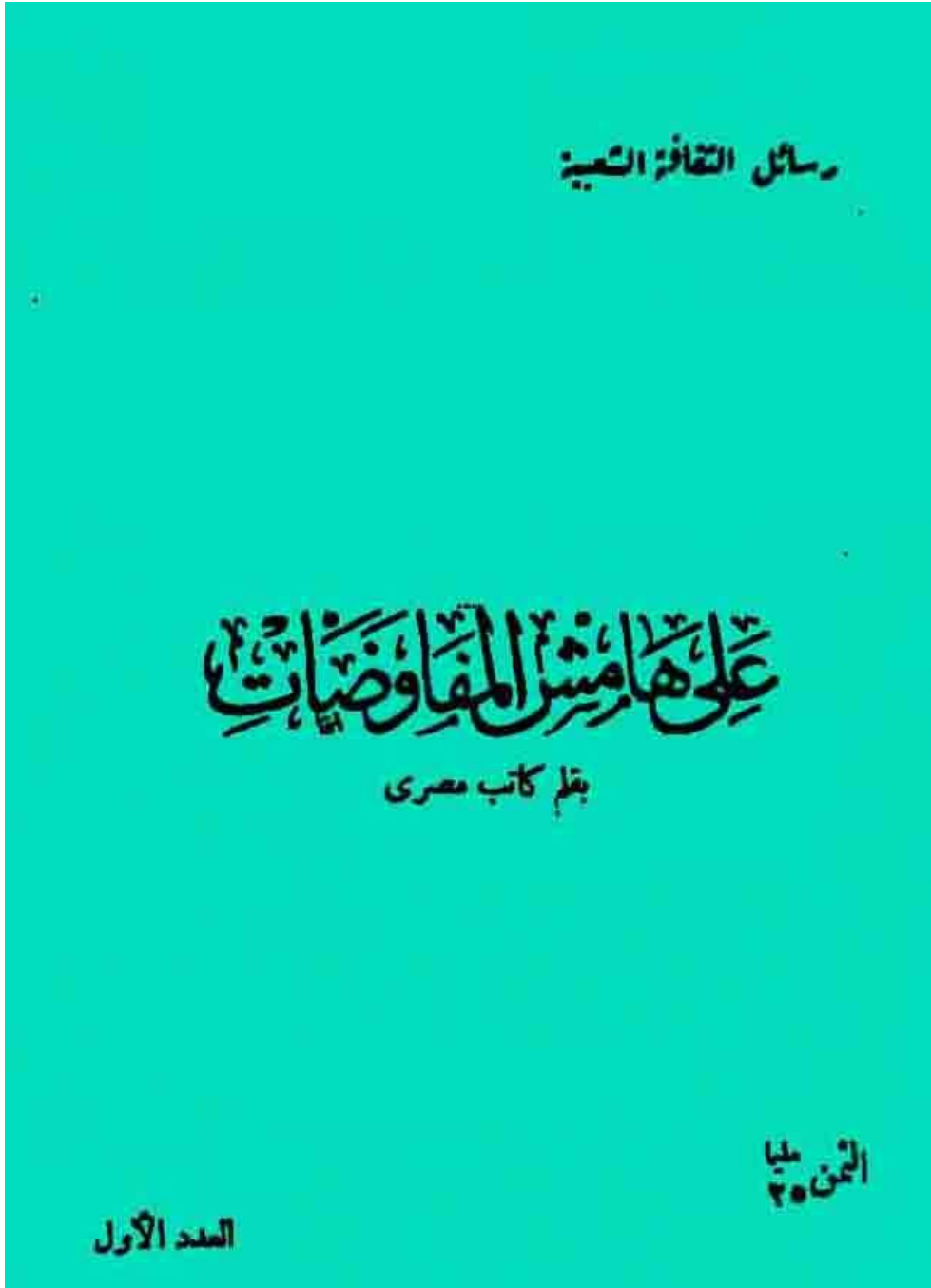


على هامش المفاوضات



كُتبت هذه الرسالة سنة ١٩٤٦م، وصدرت باعتبارها أولى "رسائل الثقافة الشعبية التي يصدرها حزب العمل الوطني الاجتماعي" قسم التبادل الثقافي.

وكانت هذه الرسالة محل إعجاب الإمام الشهيد حسن البناء، الذي بعد أن أهديته نسخة منها أخذ يقرأها، وقال لي الشيخ عبد العزيز الخياط وزير الأوقاف الأسبق في الأردن أنه عام ١٩٤٦م عندما كان يدرس بالأزهر دخل مع مجموعة من شباب الإخوان على الإمام الشهيد فوجدوه يقرأ فيها، وقال لهم "تعلموا السياسة من هذا الشاب"، إن جمال ألف رسالة حسنة في "المفاوضات"، ومما يشفع في نشر هذه الرسالة بعد أكثر من ستين عامًا من صدورها أنها تضمنت بعض الملاحق الهامة عن حزب العمل الوطني الاجتماعي وتعريف به وبيان الحزب عن المفاوضات وبيان الحزب في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦م، وقد أدى توزيع بعض أعضاء الحزب لهذا البيان الأخير إلى القبض عليهم، وعلى أيضاً، ومع أن هذا لم يستمر إلا يوماً واحداً، فإنه كان السبب في أن يبدي الإمام الشهيد حسن البناء نصيحة بتغيير اسم "حزب" إلى "جماعة" حتى لا نصطدم مع السلطة، والحزب نبتة صغيرة، وقد أخذت بهذه النصيحة وتغير اسم الحزب إلى جماعة العمل الوطني الاجتماعي، والرسالة بعد هذا جزء من تاريخ العمل السياسي لهذه البلاد للخلاص من الاحتلال البريطاني، وقد نفذت نسخ هذه الرسالة وكدنا نفقدها لولا عثورنا على نسخة كنت قد أهديتها للوالد رحمه الله في ١٩٤٦/٩/٣٠م وآلت إليّ مع ما آل إليّ من أوراق وكتابات الشيخ - رحمه الله - وقد صدرت هذه الرسالة في ٨٢ صفحة من القطع الصغير وكان ثمنها ٢٥ مليماً، ولم تحمل اسم المؤلف، ولكن كاتب مصري، ولست أدري الآن ما الذي حملني إلى هذا.

مقدمة وإهداء

يسر قسم التبادل الثقافي بحزب العمل الوطني الاجتماعي أن يقدم إلى القراء أولى رسائل الثقافة الشعبية التي سيوالي إصدارها إن شاء الله في مواعيد متقاربة لكي يزود الشعب بثقافة وطنية واجتماعية لازمة هي الأساس الصخري لفلسفته في الحياة، والمعلومات الأولية التي يتحتم على كل فرد الإلمام بها، وذلك هو ما نعنيه بكلمة "الشعبية"، وهو كما يرى القارئ معنى بعيد عما يفهمه الناس منها ما يقولون "الأفلام الشعبية" أو "الأغاني الشعبية".

وستكون مواضيع هذه الرسائل سياسية واجتماعية وثقافية وستتناول كثيراً من معضلاتنا ومشاكلنا في الدولة والمجتمع.

وقد راعينا في اختيار موضوع رسالة اليوم الظروف السياسية التي تحيط بالوطن، فتحدثنا فيها عن "المفاوضات" وحاولنا أن نحدد الواجب على الشعب والحكومة في حالة فشل المفاوضات وهي للأسف، ورغم ما يظهر منه من تفاؤل الحالة المحتملة أكثر من غيرها.

ويفهم القارئ من ذلك، كما سيتأكد عند مطالعته الصفحات القادمة من أننا لا نؤمن بالمفاوضات، على الأقل كطريقة أولى لنيل الاستقلال، ونود أن يفهم القارئ أن ذلك لا يعود إلى مناورات حزبية، وإنما مرده المبدأ في حد ذاته، ومبعثه الدرس القاسي الذي تعلمناه طوال تجاربنا المرة العديدة في المفاوضات، والمفاوضات الأخيرة لا تختلف في نظرنا إلا في الألفاظ، عن المفاوضات بصفة خاصة، ولأسباب قد لا تعود إلى المفاوضات نفسها قدر ما تعود إلى الرغبة في إحراج المفاوضات المصري، فهذا ما لا يساهم الحزب فيه، بل ويشمئز منه أيضاً.

ويعتبر الحزب نفسه حائزاً لأعظم شرف حين يرفع هذه الرسالة الصغيرة إلى سدة المليك المعظم، وإلى قادة البلاد وأولى الأمر فيها ورؤساء الجماعات والأحزاب وإلى الشعب نفسه الذي يؤمن الحزب بفطرته السليمة، وسليقته المطبوعة، أملاً أن يكون بذلك قد قام ببعض الواجب عليه نحو المسألة التي ستقرر مصاير البلاد، وأسمع صوته المسؤولين من رجال السياسة وأفراد الشعب.

قسم التبادل الثقافي

تاريخ حافل

إن قصة المفاوضات لا تعود إلى وقتنا الحاضر فحسب ولكنها تعود إلى عهد بعيد، فمنذ أن دخل الإنجليز هذه البلاد ولعبوا على مسرح سياستها الدور الأول، وقد أخذ النضال ضد الاحتلال صوراً عدة كانت المفاوضات إحداها، بل أن هذه المفاوضات نفسها لم تقتصر على الصفة الرسمية التي في أذهان الناس ولكنها سبقت بنوعين من المفاوضات لا يذكرها الجمهور الآن إلا لمأماً:

أولهما: المفاوضات الدولية بين الأمم وبعضها حول عدم شرعية الاحتلال، وصفته المناقضة للقانون الدولي، ومحاولة الانتهاء إلى حل لهذه المشكلة تارة بالجملاء كما كان في مؤتمر الأستانة سنة ١٨٨٥م: ١٨٨٧م وتارة أخرى باعتراف الدول بالاحتلال كما في الاتفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا سنة ١٩٠٤م،

وثانيهما: هو المفاوضات التي قامت بها وفود شعبية ليست لها صفة رسمية أو حكومية كمحاولات مصطفى كامل باشا، ومفاوضاته مع السياسة الإنجليز.

فهناك إذاً ثلاثة أنواع من المفاوضات تمت في التاريخ المصري منذ الاحتلال حتى الآن هي:

أولاً: المفاوضات الدولية.

وثانياً: المفاوضات الشعبية.

وثالثاً: وأخيراً المفاوضات الرسمية.

وقد تمت هذه المفاوضات بالتسلسل التاريخي السابق.

فبعد الاحتلال مباشرة وجدت الحكومة البريطانية نفسها في موقف حرج، فإنها دخلت البلاد، كما قال الأميرال سيمور في إعلانه للخديوي بضرب الإسكندرية "لحماية سموكم، والشعب المصري من التأثيرين" وقد هزم الثائرون الآن فماذا تفعل؟ وجه اللورد جرانفل في أول سنة ١٨٨٣م نداء إلى الدول ذوات المصالح في مصر بلاغاً غامضاً يقول فيه "ستبقى في مصر قوة حربية لحماية النظام العام، وحكومة جلالة الملكة راغبة في استدعائها حالما تسمح بذلك حالة البلاد، وإعداد ما يلزم لضمان سيادة الخديوي، هذا وموقف حكومة صاحبة الجلالة بالنسبة لحكومة صاحب السمو يحتم على إنجلترا واجب إسداء النصيحة حتى تتحسن الحال، وتتوفر أسباب الاستقامة والصلاح"، ولكنها في الوقت نفسه أرسلت اللورد دوفرين إلى القاهرة ليضع قواعد النظام الإداري والسياسي الذي قامت عليه فيما بعد دعائم الاحتلال، وحكومة إنجلترا في مصر الذي تولاه من بعده كرومر، وغورست، وكنتشتر، وكيلرن.

وفي سنة ١٨٨٥م رأي اللورد سالسبورى رئيس الوزراء البريطانية، إزاء إلحاح تركيا، ومنافسة فرنسا أن يفتح باب مفاوضات دولية الغرض منها بيان صفة الاحتلال البريطاني فعين السير، هـ، دراموند ولف مندوباً فوق العادة في الأستانة ومكلفاً بإنهاء المسألة المصرية فتباحث مع وزارة الخارجية التركية طويلاً ووقع في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧م بالاشتراك مع ممثلي الحكومة التركية اتفاقاً جاء فيه "تسحب الجنود^(١) البريطانية من مصر خلال ثلاث سنوات، وتلغى حقوق تفتيش وتعليم الجيش المصري التي يقوم بها ضباط بريطانيون بعد سنتين من

(١) ما أشبه الليلة بالبارحة كما يقولون، فإن الإنجليز سنة ١٩٤٦م قدموا للمصريين مشروعاً يشبهه، وربما يقل، عما قدموه سنة ١٨٨٧م.

جلاء جيش الاحتلال، ويكون للحكومة العثمانية أن تستخدم حقوقها في احتلال مصر احتلالاً عسكرياً إذا هددت هذه بغارة أو قصر الخديوي في أداء تعهداته نحو متبوعه أو واجباته الدولية، وجاء في آخر بند أن لبريطانيا العظمى وتركيا أن تدعو الدول عامة والتي وقعت على معاهدات مع مصر خاصة للتصديق على الاتفاق كما اشترطت إنجلترا الاعتراف لها بحق إعادة النظام فيها إذا طرأت طوارئ بعد جلائها.

وعلى هذا الأساس صرح اللورد سالسبوري في مجلس اللوردات يوم ١٠ يونيو سنة ١٨٨٧م بما يأتي: "لا تستطيع الحكومة الإنجليزية، وضع مصر تحت حمايتها، وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراماً لقواعد القانون الدولي، وأن مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الخديوي ضد الفتن السياسية ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل، ولقد عقدت اتفاقية في هذا الصدد مع تركيا وهي تقضي بأن ينتهي الاحتلال الإنجليزي بعد ثلاث سنوات".

ولكن الدول الأوروبية رأت في هذه الاتفاقية محاولة من إنجلترا لكسب صفة شرعية لبقاء قواتها، ولو للمدة التي حددتها ولاسيما تحفظها الخاص بالعودة عند الطوارئ، فأوعزت إلى الباب العالي بعدم قبولها، وقد كان.

وفي سنة ١٩٠٤م تقاربت وجهتا النظر الفرنسية والإنجليزية على حساب الشرق وجمع بينها الاستعمار الذي كان قد فرق بينهما من قبل، فاتفقت فرنسا وإنجلترا اتفاقهما الودي الشهير الذي تعهدت فيه فرنسا بعدم عرقلة عمل إنجلترا في مصر نظير أن تترك إنجلترا لفرنسا حرية العمل في مراكش كما تناول الاتفاق أيضاً الخلاف على نيجيريا وسيام ومدغشقر وغيرها من البلاد التي كانت محل المساومة.

وبذلك ينتهي هذا الدور من المفاوضات التي اتصفت بالصفة الدولية ويبدأ الدور الثاني الذي نهض به رجال أحرار حاولوا أن يدافعوا عن بلادهم بوحى من ضمائرهم الحية ووطنيتهم المتقدة، واستطاعوا إلى حد ما أن يسمعوا الرأي العام الأوربي كلمة مصر، ووجهه نظرها.

من هؤلاء السيد جمال الدين الأفغاني الذي شن حرباً لا تعرف اللين أو الهوادة على الاستعمار عامة، وإنجلترا خاصة وقام بدور سياسي كبير في مسألة السودان بالذات، ومنهم مصطفى كامل باشا الذي طوف أرجاء العالم الأوربي مندداً بالسياسة الإنجليزية، معلناً نفاقها، كاشفاً عن دسائسها حتى أرغم الحكومة الإنجليزية تحت ضغط الرأي العام إلى استدعاء لورد كرومر بطل مأساة دنشواي الذي كان حاكماً بأمر لمدة ربع قرن في هذه البلاد، كما استطاع أن يستخلص من مستر جلاد ستون والسير كمبل بانرمان رئيس الوزارة الإنجليزية في ذلك الحين وغيرهما تصريحات جازمة بالجلاء.

ومن هؤلاء الشيخ على يوسف مؤسس جريدة "المؤيد" الذي كان في سنة ١٩٠٥م يرأسل بعض النواب البريطانيين، ويطلعهم على الحقائق المصرية، وكان ممن راسلهم السير هنكر هيتين العضو بمجلس العموم وقد جمعت هذه الرسائل التي كتبت بالإنجليزية في كتاب خاص باسم "رسائل في الشؤون المصرية من مصري إلى سياسي إنجليزي" وقد لاقى رواجاً كبيراً في وقته، وسافر الشيخ على يوسف إلى لندن على رأس وفد مصري، ودعا الساسة الإنجليزية إلى مآدبة عشاء في فندق "متربول" وقف فيها يخطب بالعربية ويشرح حقائق الموقف ثم قام مستر روبرتسن العضو الراديكالي بمجلس النواب الإنجليزي فترجم خطبته إلى الإنجليزية ثم تلاه الأستاذ حافظ عوض فألقى خطبة بالإنجليزية بسط فيها أهم المطالب الوطنية وهي إعلان الدستور، وإجراء الانتخابات ونقل اختصاصات المحاكم المختلطة إلى المحاكم الأهلية.

وفي صيف سنة ١٩٠٨م تألف وفد مصري ثان لهذا الغرض برئاسة المرحوم إسماعيل باشا أباطة وكان من أعضائه الشريعي باشا والسيد حسين القسبي ومحمد باشا عثمان أباطة وعبد اللطيف بك الصوفاني والأستاذ ناشد حنا والدكتور إبراهيم عبد السيد، وسافر إلى لندن وقابل وزير خارجية إنجلترا لورد إدوار جراي طالبًا الاستقلال والدستور وأن يكون رأي النواب قطعياً لا استشارياً، وقد غضب كتشنر على هذا الوفد وناصبه العداء لأنه تخطاه في مقابلته لوزير الخارجية.

وفي سنة ١٩١٨م، وعلى التحديد، ١٣ نوفمبر، تألف وفد من ثلاثة من كبار المصريين وهم سعد باشا زغلول وعلى شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي باشا وذهب إلى دار الحماية للمطالبة بحقوق مصر بعد الحرب وعرضها على مؤتمر الصلح، وقد رفض هذا الطلب، وقبض على سعد باشا وصحبه كما يعلم القراء، فلما أطلق سراحهم اتجهوا إلى باريس حيث لحق بهم بقية الوفد، فكانوا سعد زغلول، ومحمد محمود، وإسماعيل صدقي، وحمد الباسل، ومصطفى النحاس، ومحمد علي علوبه، وعبد اللطيف المكباتي، وويصا واصف، وجورج خياط، وسينوت حنا، وانضم إليهم على ماهر، وقد أوصد الحلفاء أبوابهم في وجهة هذا الوفد فاتجه إلى لندن لمباحثة لجنة ملنر التي كانت قد عادت بعد أن قوطعت مقاطعة رائعة في مصر.

وقدم اللورد ملنر مشروعه فحمله أربعة من الوفد (محمد محمود، وأحمد لطفي، وعبد اللطيف المكباتي، وعلي ماهر) إلى مصر حيث أبدت الأمة المصرية بمعرفة هيئاتها الشعبية تحفظات لم تقع موقع الرضا من المستر ملنر، فانتهت المفاوضات بالفشل بعد أن كان يرجى لها النجاح.

ويبدأ الدور الثالث الذي قام به الرجال الوزاريون والرسميون بوفد عدلي باشا الذي سافر إلى لندن سنة ١٩٢١م وكان مكوناً من عدلي باشا ورشدي باشا وصدقي باشا ومحمد شفيق باشا وطلعت باشا ويوسف سليمان باشا وعبد الحميد بدوي بك ومحمد باشا أبو الفتوح وفؤاد سلطان بك ويوسف عباس بك وغيرهم، وقد فاوض الوفد لورد كرزون في ظروف قاسية، إذ كان الخلاف بين عدلي باشا وسعد باشا على أشده، وقد أضعف ذلك من مركز المفاوضات المصري كما عارض المؤتمر الإمبراطوري الذي كان منعقدًا وقتئذ في لندن، وجهة النظر المصرية، لذلك لا نعجب إذا رأينا مشروع كرزون أسوأ من مشروع ملنر، وقد رفض عدلي باشا هذا المشروع، وقطع المفاوضات.

ثم صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢م وشكل سعد باشا زغلول الوزارة بعد ذلك وانتهاز فرصة وجود وزارة حزب العمال البريطاني في الحكم لأول مرة فسافر إلى لندن بصحبة مصطفى النحاس باشا وكيل مجلس النواب وواصف غالي باشا وزير الخارجية والأستاذ كامل سليم، ليفاوض مستر رمزي ماكدونالد الاشتراكي الإنجليزي المشهور بسعة أفقه، وتساهله، ولكن أتضح أن مستر ماكدونالد الاشتراكي لا يفضل لورد كرزون المحافظ فيما يمس الإمبراطورية، فانتهت المفاوضات بالفشل كالعادة.

وفي سنة ١٩٢٧م كان ثروت باشا بلندن فتحدث مع سير أوستن تشمبرلن وأجرى معه مفاوضات لم تكلل بالنجاح.

وعند ما كان محمد باشا محمود رئيساً للوزارة انتهاز فرصة سفره في يونيو سنة ١٩٢٩م، وكان معه حافظ عفيفي باشا وفاوض مستر هندرسون في المسألة المصرية وانتهت المفاوضات بتقديم مشروع هندرسون - محمد محمود إلى الأمة المصرية في ٧ أغسطس من تلك السنة.

ولمناسبة استقالة محمد باشا محمود، فقد كان من حظ مصطفى النحاس باشا أن يؤلف وفد المفاوضات الذي تكون من الأستاذ مكرم عبيد، وعثمان محرم، وواصف غالي وبدأت المفاوضات بداية موفقة، حيث كان الاتفاق على أساس مشروع هندرسون - محمد محمود، واتفق المتفاوضون على جميع النقاط، ومنها تأجيل البحث في المسألة السودانية، ولكن حدث في اللحظة الأخيرة أن قطع الإنجليز المفاوضات، وأعلنوا عدوهم عن إمضاء المعاهدة.

وفي سنة ١٩٣٦م تألف وفد رسمي برئاسة النحاس باشا أيضاً وعضوية معظم زعماء الأحزاب، وتمخضت المفاوضات عن معاهدة سنة ١٩٣٦م المهينة التي قضت على مصر بأن تسخر كل قواها، وخيراتها، ومواصلاتها لخدمة إنجلترا وجيوشها.

وأنها لمناسبة تافهة لا يستطيع شباب هذا الجيل أن يفخر بها، أن يشهد فصلاً ثانياً من الرواية يمثل صدقي باشا ووفده مع لورد ستانسجيت ووفده، ويرقب الخديعة البريطانية الثانية عشر في تاريخ المفاوضات، ويلحظ ثابت الجأش الابتسامة التقليدية للمفاوض المصري تغيض شيئاً فشيئاً حتى تنتهي إلى كمود وحزن ثم إلى خيبة جديدة تضاف إلى الخيبات السابقة، وإن كانت الخيبة بسبب الإصرار على حقوق البلاد أنبل وأعظم من النجاح بطرق التفريط والتهاون.

وإذا كان لنا أن نستخلص شيئاً من هذا التاريخ الحافل فذلك هو أن المفاوضات بيننا وبين بريطانيا عمل عقيم، وأن وجهتي النظر تتناقضان والمعاهدة الوحيدة التي أرضت الجانب البريطاني قد انتقضت من حقوق الجانب المصري، وسنعالج في الفصل القادم بعض العوامل التي أدت إلى هذه النتائج، ولكن المهم هنا هو أن الحكم العملي على هذه المحاولات كلها كان الفشل والإخفاق، وأن هذا الحكم كان كفيلاً بأن يجعلنا نطرح نهائياً فكرة المفاوضات، بهذا الأسلوب وعلى هذه الطريقة، وأن لا نعلل أنفسنا بأن نكون أسعد حظاً أو أكثر ذكاء ممن قبلنا أو أن إنجلترا ستتساهل أو تراعى اعتبارات استجبت في السنين الأخيرة، فإن القاعدة الأولية التي كانت تحكم أوروبا الهمجية لا تزال هي القانون الذي يحكم أوروبا القرن العشرين، وهي حرية القوى - بقدر قوته - في الحكم، وإملاء شروطه على الضعيف.

- ٢ -

مسئولية الجانب الإنجليزي في فشل المفاوضات

لماذا فشلت هذه المفاوضات كلها وأخفقت الجهود التي انكب عليها عشرات من أذكى رجال مصر وأبرعهم في السياسة والدبلوماسية، يبدو ذلك السؤال محيراً وإن كان الباحث يستطيع أن يقطع بأن المفاوضين المصريين لم يكونوا السبب، لا من ناحية الغباء وعدم الكفاءة ولا من ناحية الصلابة والتشدد فقد قدمت مصر للمفاوضة أذهاناً نيرة وعزائم مخلصمة ومجهودات دائبة حتى ليسهل الحكم بأن عدلي وثروت وصدقي كانوا أذكى ممن فاوضهم من الجانب البريطاني.

السبب يعود إلى أن الجانب البريطاني وأن لم يفتأ يظهر إخلاصه ويدعي حسن نيته إلا أنه كان يخضع دوماً لعوامل ثلاثة ويحرص عليها أشد الحرص، وهذه العوامل التي نعتقد أنها المسؤولة عن فشل المفاوضات هي:

أولاً : العقلية الإنجليزية وطبيعتها.

وثانياً: المصالح البريطانية كالشركات التجارية والمواصلات الإمبراطورية.

وثالثًا: عملاء الاحتلال وأنصار السياسة الاستعمارية من العسكريين والسياسيين والجاليات الأجنبية والموظفين الإنجليز في مصر.

اشتهر الإنجليز بأنهم قوم عمليون لا يأبهون لغير العمل ولا يحترمون إلا الإيجاب ولا يرسمون سياستهم على المبادئ أو العواطف، ولكن على أساس العمل والموقف.

وهم لا يقرون أبدًا خطة ثابتة في التأييد والتحبيز أو الخذلان والتنديد، ويصطفون الأصدقاء ويتخيرون الأعداء كما يتطلبه الموقف الحاضر، فعدو الأمس هو صديق اليوم.

وحليف اليوم هو خصم الغد، ولا تزال كلمة بلمرستون شعارًا خالدًا للسياسة البريطانية "ليس لبريطانيا أصدقاء دائمين أو أعداء دائمين ولكن لها مصالح دائمة".

ومن يراجع السياسة البريطانية يجد أن محورها يدور حول الاستفادة من الأحداث العالمية، والمضاربة فيها صعودًا وهبوطًا، ولم يكن عليها في أغلب الأدوار إلا أن تشرف من مكانها القصي البعيد على دول العالم وهي تتنازع وتتناحر فتدخل في الوقت الملائم، وتكسب من الغالب والمغلوب، وتكسب ثرواتها الملوثة بالدماء وراء البحار، وقد عرف العالم دولاً قامت بدور العميل الناجح، ولكنه لم يعلم دولة قامت بهذا الدور مثل إنجلترا فهي تكسب دائماً، تكسب من السلم وتكسب من الحرب تكسب في الصعود، وتكسب في الهبوط وهي تقوم بأهون الأدوار وتظفر بأعظم الثمرات.

ولقد رأت أن من العماقة أن تقيد نفسها بسياسة خاصة وخطة موضوعة في حين أنها تستطيع أن تكسب من سياسات الدول، فإنجلترا خلافاً لئوهم القائم في أذهان الناس ليست دولة سياسية عريقة، ولكنها دولة تجارية أصيلة جعلت غريزتها التجارية المتأصلة في أعماقها من السياسة نوعاً رابعاً من التجارة الدولية قوامه المبادئ والحقوق وسوقه الأراضي والحدود، وسلعته الجماهير والشعوب!

فطالما صممت الشعوب في الهند، وإيرلندا، ومصر فإن إنجلترا صامته متربصة، وإذا عملت، قامت إنجلترا بهجوم مضاد كثيراً ما يكون موفقاً، حسن التدبير فتكسب به أضعاف ما يكسب البادئ، وتربح المعركة الأخيرة وإن خسرت الأولى.

والعقلية الإنجليزية تفهم بذكائها المحدود المبادئ، والعواطف، ومختلف المشاعر والأحاسيس، ولكنها عند العمل لا تنفذ إلا ما توحى به ملكتها العملية، ولا تقدر في قراراتها سوى العمل والإيجاب فهي تعترف بحق مصر في الحرية، ولكن ما دامت مصر عاجزة عن أن تأخذ هذه الحرية بالقوة أو بطريقة عملية، فإن الإنجليز يضمنون عليها بها، وفي وسع فلاسفتهم وشعرائهم أن يتغنوا بحقها، وحريتها، ولكنهم هم أنفسهم لو اقتعدوا مقاعد السياسيين فسرعان ما يتحكم في نفوسهم الوازع العملي فلا يكونون خيراً ممن كان قبلهم.

ولست أشك في أن المفاوضات البريطانية كان يقبل على المفاوضات المصريين وفي نفسه بعض الاحتقار لهؤلاء الساسة البلاء، وهذا الشعب الغافل الذي يلح في نيل حقه بهذه الطريقة السهلة الهينة، ويصر عليها رغم الفشل المتكرر ولا تثور ثائرتة أو يبذل مجهوداً عملياً لعلاج حالته.

وأهم من ذلك أنه تأكد من أن الجانب المصري قد يرفض عروضه ولكنه لن يثور لهذا الرفض، فلم يابه لانقطاع المفاوضات، ولم يتنازل قيد شعرة عن مطالبة في سبيل إنقاذها.

ولو كان الشعب قد ثار ثلاث أو أربع ثورات مثل ثورة سنة ١٩١٩م لفهم الإنجليز باللغة التي يقدرونها جيداً ضرورة الإذعان والتسليم بما يطلبه المفاوضات المصري، ولأيقنوا أنهم مكروهين في هذه البلاد وأن إقامتهم

لن تكون هنيئة، هادئة، رعدة، ولكن الشعب لم يفهم بذلك، ولم يشد أزر المفاوضات المصري بمدد عملي من هذا النوع، فكان حتماً عليه أن يقطع المفاوضات ويؤوب مخذولاً أو يرضى بعروض الإنجليز، ويعود مغلوباً.

أما لماذا لم يؤد الشعب واجبه، فإن ذلك يعود إلى المفاوضين أنفسهم الذين ابتدعوا سياسة عدم الثقة بالشعب، وكتمان الحقائق عنه، وبتوا ما بينهم وبينه من العلائق، وأقاموا بينهم وبينه سوراً من الرسميات البغيضة، واعتزوا بأبهة السلطات وصداقة الإنجليز فلم يغنهم ذلك شيئاً عند الشدة، ووقت الحاجة، وهكذا عوقبوا بما فرطوا في حق الشعب، وجوزوا من أصدقائهم وحلفائهم بالعقاب الذي وقعوه من قبل على الشعب المسكين.

والعامل الثاني الذي كان دائماً حجرة عثرة في طريق نجاح المفاوضات هو المصالح البريطانية، ولنترك جانباً المصالح الاقتصادية لأن المصالح السياسية قدمت في المفاوضات، فمصر بحكم موقعها تسيطر على طريق الهند والشريان الحيوي في الإمبراطورية، وإنجلترا تريد دائماً المحافظة على هذا الطريق وهي تدخل المفاوضات بروح التوفيق بين المصالح البريطانية من ناحية والاستقلال المصري من ناحية أخرى، وقد تكون صداقة في رغبتها الخير لهذا الوطن، ولكنها قبل ذلك تريد الاطمئنان على مواصلاتها وقد بدا ذلك جلياً واضحاً في كل مفاوضة ومباحثة ففي أولى هذه المفاوضات، مفاوضات ملنر - سعد زغلول جاء في المادة الأولى للمشروع الإنجليزي "تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية، وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكثها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطي للدول الأجنبية لتحقيق تخلي تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات"، ومحاولة التوفيق واضحة فإن بريطانيا العظمى تعترف باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية "في مقابل" أن تمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكثها.. الخ.

وجاء في المذكرة التي وجهها الفيلىد مارشال اللنبى إلى عظمة السلطان فؤاد في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١.

"إن حكومة جلالة الملك ترغب في الشروع في تبادل الآراء مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول إذا أمكن إلى استبدال الحماية بعلاقة (؟) تضمن المصالح الخصوصية لبريطانيا وتمكثها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأماني المشروعة لمصر، والشعب المصري"، ففي هذه المذكرة يسفر اللنبى عن رغبته الصريحة في حماية المصالح البريطانية أولاً ثم استبدال الحماية بعلاقة لم يشأ أن يحددها فيقول الاستقلال، تطابق الأماني المصرية الذي حددها بكلمته المشروعة، من وجهة نظره طبعاً !

وجاء في المذكرة التفسيرية لمفاوضات عدلي - كرزون المقدمة من اللورد اللنبى في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١م تحت عنوان "تبليغ من نائب جلالة الملك إلى حضرة صاحب العظمة سلطان مصر"، "وهناك حقيقة جلية سادت العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر مدة أربعين سنة، ويجب أن تبقى هذه الحقيقة سائدة في هذه العلاقات على الدوام، وهي التوفيق التام بين مصالح مصر نفسها إن استقلال الأمة المصرية وحريتها كلاهما عظيم الأهمية للإمبراطورية البريطانية، إن مصر واقعة على خط المواصلات الرئيسي بين بريطانيا العظمى وممتلكات جلالة الملك في الشرق، وجميع الأراضي المصرية هي في الواقع ضرورية لهذه المواصلات لأن مصير مصر لا يمكن فصله عن سلامة منطقة قنال السويس، لذلك فإن حفظ مصر سالمة من تسلط أية دولة عظيمة أخرى عليها هو في الدرجة الأولى من الأهمية للهند وأستراليا ونيوزيلاند ولجميع مستعمرات وولايات جلالته في الشرق ويؤثر في سعادة وسلامة نحو ثلاثمائة وخمسين مليوناً من رعايا جلالته، ثم إن نجاح مصر

يهم هذه البلاد، ليس لأن كلا من بريطانيا ومصر هي أفضل عميلة للأخرى فقط، بل لأن كل خطر جسيم على مصلحة مصر التجارية أو المالية يدعو إلى مداخلة الدول الأخرى فيها، ويهدد استقلالها، وهذه كانت البواعث الرئيسية للعلاقات بين بريطانيا العظمى مصر وهي لا تزال الآن على ما كانت عليه من القوة في الماضي".

وبعد أن استطرقت المذكرة فأشارت إلى فضل بريطانيا في إنقاذ مصر من الإفلاس المالي، وإقرار الأمن والسعادة والنظام بها، ثم حمايتها من العدوان الأجنبي عند نشوب الحرب، ونجاتها من المصير المحزن للدول الأخرى بفضل الجنود البريطانية، ورفاهيتها حين تدهور مالية الأمم الأخرى وغير ذلك من الشنشة المعروفة التي أعادها لورد كيلرن على أسماع هذا الجيل عقب الحرب الثانية، أشارت المذكرة إلى أن حكومة جلالة الملك "مقتنعة بأن الاتفاق التام في المصالح بين بريطانيا ومصر الذي جعل ائتلافهما لكليهما في الماضي هو دعامة العلاقة التي يجب على كليهما استمرار المحافظة عليها".

وفي تصريح ٢٨ فبراير برز عنصر المصالح جليا في البند الثالث منه الذي ينص على أنه "إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك، وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الأني بيانها، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة من الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بنوع هذه الأمور وهي:

- (١) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر.
- (٢) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.
- (٣) حماية المصالح الأجنبية والأقليات.
- (٤) السودان.

وحتى مستر ماكدونالد لم يستطيع أن يهمل أو يقلل من أثر هذا العامل، ففي المذكرة التي أرسلها إلى النبي سنة ١٩٢٤م عقب المفاوضات الفاشلة التي جرت بينه وبين سعد باشا زغلول قال: "وقد أثرت مباشرة مسألة قناة السويس لأن في سلامتها مصلحة حيوية لنا ولمصر في السلم والحرب، ومن المؤكد اليوم، كما كان مؤكدا سنة ١٩٢٢م، أن سلامة مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر تظل مسألة حيوية لبريطانيا، وكان ضمان بقاء قناة السويس مفتوحة في السلم وفي الحرب لتمر السفن البريطانية فيها مرورا حرا، هو الأساس الذي تقوم عليه خطة الإمبراطورية الدفاعية، وكان اتفاق سنة ١٨٨٢م المتعلق بحرية الملاحة في قنال السويس هو الأداة التي أعدت للحصول على تلك الغاية، ولكن ظهر في سنة ١٩١٤م أنه لا يفي بهذا الغرض، فاتخذت الحكومة البريطانية نفسها التدابير اللازمة بعد ذلك الاختبار أن تجرد نفسها تجريدا تاما - ولو من أجل حليفة - من مصلحتها في حراسة هذه الحلقة الحيوية في مواصلات الإمبراطورية، ويجب أن تكون هذه السلامة بارزة في أي اتفاق يعقد بين حكومتينا، فأنا لا أرى سببا يجعل التوفيق مستحيلا مع وجود حسن النية، وفي رأيي أنه من الممكن ضمان التعاون العملي بين بريطانيا ومصر لحماية هذه المواصلات بعقد معاهدة تحالف وثيقة وهذه المعاهدة الذي يعقدهما الفريقان بالحرية والاختيار على قاعدة المساواة تنص على وجود قوة بريطانية في مصر، ولا يكون وجودها مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر، بل يكون دليلا على وجود صلات (?) وثيقة خاصة بين البلدين، وعلى تصميمهما على التعاون في مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما".

فهذه المذكرة كمذكرة النبي تتحدث عن صلات وعلاقات وثيقة خاصة، أما كُنْه هذه الصلات في مذكرة ماكدونالد، والعلاقات في مذكرة النبي، وماذا يمكن أن تسمى من الناحية السياسية وماذا يكون وضعها، فهذا ما لا تتحدث عنه المذكرتان.

وكذلك لم ينس النواب الإنجليز الذين دعاهم سعد باشا زغلول سنة ١٩٢١م، والذين كانوا أشد نصراء القضية المصرية وممثليها في البرلمان الإنجليزي، وأصدقاء الوطني المتطرف زغلول باشا، المصالح البريطانية عند ما ذكروا استقلال مصر.

فقد روت وكالة رويتر ضمن أخبار يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢١م أن "النواب العمال الأربعة في البرلمان والنائب الحر الذين عادوا من مصر عقب زيارة غير رسمية وقفوا أثناءها على الحالة في مصر يؤكدون أن الاستقلال التام حق للمصريين بشرط عقد معاهدة تصون مصالح إنجلترا والأجانب.

وفي مفاوضات هندرسون - النحاس باشا، برزت المحاولة العقيمة للتوفيق بين مظهر الاستقلال، وضمن المصالح البريطانية في المادة التاسعة التي تقرر أنه: "لما كانت قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر، وكانت في الوقت ذاته طريقا عاما للمواصلات، وواسطة جوهرية للمواصلات بين الأجزاء المختلفة في الإمبراطورية البريطانية، فإن جلالة ملك مصر يرخص للحكومة البريطانية في وضع الجنود التي تراها لازمة لمساعدة الجيش المصري على حراسة القناة".

ولا تختلف صيغة المادة الثامنة من معاهدة سنة ١٩٣٦م عن صيغة المادة السابقة إذ جاء بها "بما أن قناة السويس - الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر - هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات، كما هو أيضا طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية فإلى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع فيها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال، وسلامتها التامة، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القنال، بالمنطقة المحددة بملحق هذه المادة، قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال".

ومن المؤسف أن هذه النقطة قد دقت - للمرة الأولى - على ذكاء المفاوض المصري في المفاوضات الوحيدة التي انتهت باتفاق، وفي الحق أن ذلك العامل الأول في نجاح هذه المفاوضات، لأنه - كقاعدة عامة - ما دام المفاوض المصري ذكياً فلا بد أن تنتهي المفاوضات بالفشل.

كما حدث في مفاوضات أدكي رجالنا، عدلي، وثروت، وصدقي لأن المفاوض المصري سيكشف خديعة الإنجليز وأقوالهم المطاطة، ولما كان الإنجليز لن يؤخذوا بالذكاء كما تعجز البراعة الدبلوماسية عن أن تغير نواياهم العملية، فإن الذي يحدث هو الرفض من الجانب المصري، والجمود من الجانب الإنجليزي، ولعمري إن في ذلك لخير عزاء للمفاوضين المصريين الذين فشلت جهودهم الطويلة المضنية، وعجز ذكاؤهم وتفكيرهم عن إدراك مطالبهم من عدو لا يؤمن بالذكاء أو التفكير ولا يرضخ إلا للعمل، والقوة.

وفي المفاوضات الحالية برز هذا العامل في فكرة الدفاع المشترك التي هي، على أقل تقدير، ضمان كاف لحماية المصالح البريطانية.

ويسوغ لنا بهذه المناسبة أن نقول إننا لا نوافق على مبدأ مجلس الدفاع المشترك مهما كان، وقد برر المفاوضات المصري قبوله هذا المبدأ بمبررين الأول أن نصوصه لن تمس الاستقلال والثاني أنه قد أتبع مع دول مستقلة مثل كندا والولايات المتحدة التي يجمع بينهما مجلس دفاع مشترك وردا على ذلك نقول إنه حتى لو كان المجلس لا يمس حقاً استقلال مصر إلا أن افتراض ذلك عملياً هو ثقة في غير محلها، وإسراف في حسن ظن ليس له ما يبرره فإنجلترا لا تعدم حجة تتمكك بها ولها في ذلك سوابق عديدة أما مجلس الدفاع المشترك بين كندا

والولايات المتحدة فإنه يختلف عن المجلس المصري - البريطاني في نقطة هامة، وحيوية، هي أن كندا المستقلة، والولايات المتحدة المستقلة، أسستنا هذا المجلس بمحض رغبتهما المتبادلة، عند ما تطلبت الظروف العملية للحرب، أما هنا، فإن مصر ليست عملياً مستقلة تمام الاستقلال، عندما يراد منها الموافقة عليه، كما أنها لا تبادل إنجلترا نفس الرغبة فيه، ولا تعطيه المكانة التي تراها بريطانيا، ولا يقال إن الفرق شكلي فلا قيمة له لأن نتائجه عملية في الدرجة الأولى وليس الخلاف الذي أوقف المفاوضات الحالية حول اختصاصات المجلس إلا نتيجة من نتائج هذه النقطة.

وكان الواجب يقضى على بريطانيا بأن تؤخر هذه المسألة بعد الاعتراف بالاستقلال التام ووحدة وادي النيل وجلاء جنودها ليكون ذلك عربوناً على حسن ثقتهما، وليتم الاتفاق بين دولتين مستقلتين، تتوفر فيهما الرغبة والمساواة، وليختفي أي ظل للإرغام المعنوي أو المادي كما أنه لا يجوز أن يورد في صك الاستقلال أي قيد يظهره كأنه نتيجة مساومة أو يحدده بشرط يكون انتهاكه، انتهاكاً للاستقلال نفسه.

والخلاصة أن بريطانيا كانت تدخل كل المفاوضات ليس للاعتراف باستقلال مصر، ولكن لضمان مصالحها وتأمين مواصلاتها ومحاولة اكتساب الصفة الشرعية لتدخلها وهي ترى بالسذاجة والبراءة المأثورة عن بريطانيا في التاريخ القديم والحديث، وكما هو واضح من مذكرة النبي، وماكدونالد، ونصوص مفاوضات سنة ١٩٣٦م ومفاوضات سنة ١٩٤٦م أن وضع عدد من الجنود على القتال لا يمس استقلال مصر، كأن هؤلاء الجنود لا يفعلون شيئاً سوى لعب كرة القدم ومشاهدة السينما، أو كأنهم لم يرسلوا إلى هذه البلاد إلا حباً فيها وللتبرك بأوليائها !

وأما العامل الثالث الذي كان يؤدي إلى فشل المفاوضات فهو دعاة الاستعمار، والرجال العسكريون، والموظفون الإنجليز في مصر، والجاليات الأجنبية بها، ولكل من هؤلاء فائدة من بقاء مصر مستعمرة بريطانية يحكمها موظف إنجليزي ويحرسها جنود بريطانيون.

للاستعماريين مصلحة لا تخفى، فإن زهوهم بالإمبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس سيتضاءل باستقلال الماسة الثمينة في التاج البريطاني التي تلي الهند مباشرة.

ولعل القراء يذكرون أن تصريحات وزارة العمال البريطانية الحالية (١٩٤٦م) الخاصة بالجللاء قد قومت أعظم مقاومة من رجلين من كبار السياسيين الاستعماريين وهما مستر تشرشل والمارشال سمطس، وقد وجدنا في تاريخ هذين السياسيين ما يؤكد لنا أن ماضيها ليس خيراً من حاضرهما، وأن موقفهما الجديد إنما هو امتداد لموقفهما القديم، فعندما خلف مستر تشرشل اللورد ملنر على وزارة المستعمرات البريطانية في فبراير سنة ١٩٢١م قام خطيباً في مأدبة أقيمت للورد ريدنج قبل سفره إلى الهند فقال: "ومن المحتمل أن يكون لهذا المبدأ (مبدأ اشتراك أجزاء الإمبراطورية في المشورة) فائدة كذلك فيما يتعلق بأجزاء الإمبراطورية البعيدة والمختلفة اختلافاً تاماً مثل أرنلدا ومصر ثم قال: وفي الأمل والثقة بأن لا تمضي بضعة أعوام حتى تقل مشاكلنا الحالية في أرنلدا ومصر كثيراً، وأن الأمم التي هي الآن بمثابة عقبة أو حجر عثرة في سبيل القضية العليا يمكن أن نراها إذ ذاك تدبر شئونها الخاصة وتتهيئ مصيرها الخاص آمنة وناجحة في حدود الدائرة المرنة للإمبراطورية البريطانية" ورغم أن هذا التصريح قد أثار زوبعة من الاستياء، حملت إلى لندن سيلاً من الاحتجاجات، فقد عاد مستر تشرشل في يونيو فخطب بمنشستر قائلاً: "ولا مندوحة لنا من تغيير علاقاتنا بمصر، وعلينا أن نبذل كل ما في وسعنا لنكفل للشعب المصري مركزاً سياسياً شريفاً غير أن أعمالنا في مصر لم تنته بعد، ولا أرى أن

الموقف فيه حان لسحب الجيوش البريطانية، فقد يتخلص رعايا القاهرة والإسكندرية من الجالية الأوروبية والأجنبية في الحال، ويقوضون الصرح العظيم الذي قضت الإدارة البريطانية أربعين عامًا في تشييده!"
ويظهر أن مستر تشرشل شديد الزهو "بالعمل العظيم" لأنه تحدث عنه، منذ وقت قصير، بنفس اللهجة بعد أن جعل المدة ستين عامًا !

أما المرشال سمطس فقد تكلم يوم ١٧ يولييه سنة ١٩٢١م فقال: "إن ظهور الممتلكات المستقلة السعيد في مضمارها الجديد يعد من المفازر العظمى للبراعة السياسية البريطانية، وهذا مما يدعو إلى أن تحقق في مصر والهند مبادئ الحرية والاستقلال التي تعتمد عليها الإمبراطورية ذاتها في وجودها.

ومن البديهي (؟) أنه ليس من الممكن في مثل حالة هذه البلاد تطبيق الحل الذي وضع للممتلكات المستقلة".

وهذا تصريح غريب، يجعل المصري يظن أن قائله مجنون أو مختلط العقل، لأنه يناقض نفسه في سطرين فيذكر في الأول ضرورة تحقيق مبادئ الحرية والاستقلال في الهند ومصر، ثم بجحد ذلك في السطر الثاني بوقاحة، وعلى أنه بديهي، ولكن المرشال سمطس لم يكن مختلط العقل، ولكنهم هكذا يفهمون السياسة في إنجلترا!

وللرجال العسكريين فائدة في فشل المفاوضات وبقاء مصر في وضع الدولة المحمية الخاضعة لأنهم بقدر ما يسرفون في تقدير أهمية ناحيتهم الفنية، ككل الخبراء، بقدر ما يتناسون باقي الاعتبارات التي قد تفوق الاعتبارات العسكرية كلها، لذلك يرون أن الحل الوحيد المأمون هو بقاء قوات بريطانية كبيرة في الأراضي المصرية أو ضمان الأشرف على الدفاع والهجوم بمثل مجلس الدفاع المشترك، بدون أي تقدير لكل ما عدا ذلك.

أما الموظفون البريطانيون في مصر فمصلحتهم في بقائهم واضحة ظاهرة للعيان، فإن معظم هؤلاء الموظفين من ذوى المواهب العادية، إن لم تكن الضئيلة، ولم يكن المجال أمامهم متسعاً في بلادهم، وقد حل الاحتلال البريطاني مشكلة تبطلهم حلاً ذهبياً سعيداً لم يكونوا ليحلوا به، ووضع في أيديهم سلطات استثنائية كبرى، فغدا كل أعور منهم أميراً في مملكة العميان، وأصبح ذا حول وطول بعد أن كانت مشكلة الغذاء والكساء هي شغله الشاغل فكيف يترك مصر وخيراتها الوافرة، ويعود إلى بلاد قاسية مظلمة، ضاقت به من قبل، وستضيق به أكثر وأكثر، إن الجلاء في نظر هؤلاء الموظفين جريمة ليس ضدهم فحسب وإنما ضد الإنسانية جميعاً !

وفيما عدا هذه الناحية الخاصة، فإن احتكاكهم بسياسيين لا يثقون في أنفسهم، ولا في شعبيهم، وتتسلط عليهم الأوهام البريطانية، ووضعهم بسبب مراكزهم الكبيرة وسلطتهم المطلقة في جو مفعم بالرياء والنفاق والمداهنة وغيرها من نواحي الضعف التي غرس الإنجليز أنفسهم بذرتها في المدارس والوظائف، وإطلاعهم على مدى الفقر والجهل الضارب أطنابه في البلاد مع جهلهم للمعنويات القوية والوراثة العميقة في نفوس أفراد الشعب، كل ذلك كان من شأنه أن يجعل فكرتهم عن البلاد ومقدرتها سيئة، مشوهة مغرضة، وكانوا من الثقة والاعتزاز بهذه الفكرة بحيث كانوا يخالفون أوامر دوننج ستريت إذا تعارضت معها ولا شك أن اللورد اللنبي عندما خالف أوامر حكومته في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤م وقدم إنذاره المهين إلى حكومة مصر عقب مقتل السيرلي ستاك وأن اللورد كيلرن عندما تجاوز سلطته وأوامر دولته في الفترة الأخيرة من عهده إنما كانا يعملان بوحى فكرتهما المؤكدة عن السياسيين الذين يتعاملون معهم ، ولإيمانهما بأن هؤلاء السياسيين سيسلمون في

الحال مهما كانت فداحة القرارات، ولئن صدقت فراستهم فيما يختص بالسياسيين فإن فكرتهم عن الشعب نفسه لم تكن إلا مجموعة أخطاء لعجزهم عن فهم روحه، ولجهلهم باللغة العربية، ولاقتصار اتصالهم على الموظفين والخدم.

وما يقال على الموظفين الإنجليز يقال على الجاليات الأجنبية التي أجاز لها الاحتلال أن تقيم مشروعاتها بطرق التدليس، وعلى حساب مصلحة البلاد وقدم لها كل مساعدة ممكنة وادعى حمايتها ضد المصريين، ورغم مسامحة الجمهور المصري ووداعته، وكرم ضيافته، وهي صفات اتصفت بها مصر من أقدم العصور، فإن الجاليات الأجنبية لم تفتأ تصرخ كلما درس موضوع الجلاء، بأن جلاء القوات البريطانية يعني تدميرهم، والقضاء عليهم بأيدي الجماهير المتعصبة وما أكثر ما أظهر الأجانب من البذاءة والاحتقار لهذه البلاد في كل مناسبة، وما أكثر ما استغلوا حوادث فردية، تحدث في كل أمة، لكي يرموا المصريين بالوحشية، والهمجية والبعد عن التمدن الأوروبي.

والمصريون لا ينسون أن ثلاث مشاغبات في الإسكندرية في أوقات متفاوتة، قد اتخذت مناسبات لعدوان إنجليزي الأولى شجار يوم ١١ يولييه المدبر، الذي تذرع به الأميرال سيمور لضرب الإسكندرية، والثانية حوادث سنة ١٩٢١م (يومي ٢٢، ٢٣ مايو) التي بدأ بها الأجانب وكان قتلى المصريين أضعاف قتلى الأجانب، والثالثة هي حادثة قذف أحد النوادي الإنجليزية في يونيه الماضي بقبلة، وقد أثرت الحادثتان الثانية والثالثة على مفاوضات عدلي سنة ١٩٢١م وصدقي سنة ١٩٤٦م.

— ٣ —

وجهة نظر المفاوض المصري

إن العوامل الثلاثة الماضية كانت كافية لإسقاط كل سعى لتحقيق المطالب المصرية وقد كانت فعلا الصخور التي تحطمت عليها كل المفاوضات باستثناء مفاوضات سنة ١٩٣٦م التي نجحت في عقد المعاهدة المصرية الإنجليزية، وليس معنى ذلك أن المعاهدة تغلبت على هذه العوامل - ولكن معناه أن مصر لظروف خاصة لم تكن في مصلحتها قبلت شرائطها المهينة، لذلك ارتفعت الأصوات، بمجرد انقضاء هذه الظروف بضرورة تغييرها، أو إلغائها، ومع أن تأثر إنجلترا بهذه العوامل الثلاثة كان معناه فشل المفاوضات مهما بذل المفاوض المصري الأمين فلا بأس من أن نوضح للقراء وجهة نظره، وعلى أي قاعدة كان يعالج المشكلة.

كان المفاوض المصري يتقدم طالباً، قبل كل شيء الاعتراف الرسمي بالاستقلال واستكمال مظاهره الدولية، وكان المفاوضات الإنجليزي يتفق معه في هذا، لأن هذا الاعتراف لا يضيره في شيء ما دام سينتقص منه في كل مادة جزء، لذلك نجد على اختلاف مشاريع المعاهدات أن المادة الأولى في كل منها تتضمن الاعتراف بمصر كدولة حرة ذات سيادة.

وتبدأ الصعوبة الكبرى في مسألة "المصالح" فالمفاوض المصري يعترف بمصالح إنجلترا، ويتعهد أن تقوم مصر بحمايتها بنفسها بصفقتها حليفة مخصصة وفيه لتعهداتها.

وهذا المعنى صاغه عدلي باشا خير صياغة في رد الوفد الرسمي المصري على مشروع اللورد كرزون فقال "إننا لما قبلنا المعاهدة التي عهد بها إلينا عظمة السلطان كنا نؤمل الوصول إلى إبرام معاهدة تحالف مؤيدة لاستقلال مصر تأييدا حقيقيا وكفيلة في الوقت نفسه بصيانة المصالح البريطانية وعندئذ فإن مصر حليفة بريطانيا

كانت تعد من واجبات كرامتها الوفاء بإخلاص بما تقطعه على نفسها من التعهدات ولكن التحالف بين أمتين لا يمكن أن يتحقق إلا على شريطة أن لا يقضي على إحداها بالخضوع الدائم".

كما حاول ثروت باشا أن يفهم ذلك البريطانيين في ملاحظاته على مشروع تشمبرلين، إذ بعد أن انتقد فقد إنجلترا ثققتها في مصر، واتخاذها أساليب الحيطة والحذر مما لا يكون بين حليفين قال: "وإذا أتيح لبريطانيا العظمى بمثل هذا المشروع أن تحرز بالفعل ما ترمي إليه من النتائج الحسنة المقصودة فإن الثقة المتبادلة بين البلدين لن تستفيد من ذلك شيئاً".

أما بريطانيا العظمى فإن شعورها بأن مصالحها لن تصان بغير الوصاية التي جاء بها المشروع لا بد أن يقوى على توالى الأيام.

وأما مصر فإن ثقل هذه الوصاية لا بد مبهظها، ولن تشعر في صميم نفسها بأي فضل لها في محافظتها على المصالح البريطانية إذا كانت أعمالها وتصرفاتها في هذا السبيل مسيرة بإرادة الدولة الوصية لا صادرة عن وحي نفسها.

وربما قيل إن المصالح البريطانية تتطلب التدبر والحذر وتقضي أن يبدأ بوسائل الحيطة، وينزل عنها شيئاً فشيئاً إلى أن تنقطع تاركة مكانها ثقة بنتها إنجلترا وجربتها فحمدت آثارها.

ولست أنكر هذه الحقيقة، بل لقد اتخذتها نبراساً لي في وضع المشروع الذي تشرفت بتقديمه غير أنني لا أزال أري بكل احترام أن المشروع البريطاني قد تجاوز الغرض المقصود منه بما احتواه من نظام وصاية ضاغطة، ومراقبة لاتني ولا يغفل لها عين.

وإني لمدرِك جد الإدراك أن الواجب في السياسة تقدير أسوأ الفروض ولكن لا لكي تبني عليه المعاملات اليومية وإنما لكيلا يغيب عن النظر، وإنه ليكفي بعد تقديره أن توفر الوسائل لاتقاء تحقيق ذلك الغرض السيئ أو لمعالجته إذا تحقق، ومن هذه الناحية، أستطيع أن أقرر أنه ليس للمشروع الذي قدمته ما يفقد بريطانيا العظمى أي مزية محسوسة يمكن أن يكلفها لها المشروع الآخر، نعم إن المشروع البريطاني يربو على المشروع الذي قدمته في الاحتياطات، ولكن ليس في تلك الاحتياطات ضمان أكبر للمصالح البريطانية، وكل ما فيها أنها تدل على عدم الثقة، وعلى الرغبة في وضع مصر تحت الوصاية.

على أن ما تطمح إليه مصر، وتحرص عليه هو إقناع بريطانيا العظمى بصداقتها وجعل الثقة تسود العلاقات بين البلدين، وهي لم يفتها في هذا السبيل أن تقترح جميع الضمانات الكفيلة باتقاء كل خطر، بل الكفيلة بمنع المشاكل البسيطة ولكنها ترى من كرامتها ومن حقها على نفسها أن تحتفظ بحريتها كي تقيم الدليل لبريطانيا العظمى عن أن هذه الحرية تتفق كل الاتفاق مع حماية المصالح البريطانية، وكيف يكون ثمة شك في ذلك أو كيف يفترض أن مصر - بعد أن حصلت على محالفة تكفل لها - مع تحقيق أمانتها المشروعة معاونة أقوى حليف في الدفاع عن أرضها يمكن أن تسبب لبريطانيا العظمى أي قلق دون أن تعرض نفسها للاتهام بأقبح ضروب الحماسة والجنون".

ولكن إنجلترا لم تقبل، بعد كل هذا البيان، وجهة النظر المصرية لأنها وقد أقامت دولتها على النهب والخداع تعتقد أن العالم كله يسير على هذا المنوال، وكما أن التاجر اليهودي لا يؤمن إلا بالواقع، ولا يطمئن إلا عندما يسجل ديون عملائه فهي كذلك لا تثق في مصر وتشتترط ليس تسجيل ضماناتها فحسب في المعاهدة، بل وأن تبقى قوة الجيش أو إشراف على القيادة أو مشاركة في الدفاع.

ولعمري إن إصرار إنجلترا على طلب الضمانات، وتمسكها بوضع جنودها لحماية مصالحها لهو من أعجب الأوضاع التي تقررها الأطماع، فلم تكن الضمانات لتطلب من الضعيف للقوى، ولا من المظلوم البري للظالم الأثم، وكان الوضع الطبيعي أن تطلب مصر من إنجلترا ضمانا على احترامها لاستقلالها ولاسيما وقد حثت إنجلترا بكلمتها أكثر من مرة، وأثبتت الأيام أنها لا تعرف كلمة الشرف في قاموس سياستها.

ولكنها القصة القديمة عن التحكم التي يظلمون الذئب والشاة بنسبتها إليهما وكان يجب أن ينسبوا إلى الإنسان القوي مع الإنسان الضعيف والدولة المسلحة مع الدولة العزلاء.

ولسنا نلوم بريطانيا على كل حال ولكننا من ناحيتنا الخاصة علينا أن نفتتح بأن نتيجة المعاهدات بهذه الروح - التي لن تتغير - عقيمة، وأنها لن تكون سوى الفشل في سبيل استبقاء شرف البلاد أو النصر على حساب هذا الشرف، وكلاهما مر.

— ٤ —

من نقط التحول في السياسة المصرية

عالجنا في الفصول السابقة قصة المفاوضات كما حدثت فعلا، وسردنا فصولها العديدة كما مثلت على مسرح الوطن خلال نصف قرن أو يزيد وانتهينا إلى نتيجة يقينية هي أن المفاوضات لن تحقق، مطلقاً ما ربنا بصفة كاملة صحيحة للتناقض الصريح بين وجهة النظر الإنجليزية والمصرية، وأنها رغم ذلك كانت المظهر الوحيد للجهد الرسمي، ونرى من الأهمية بمكان أن نشرح الأسباب التي أوقعتنا في هذا الخطأ، وجعلتنا نطرق باب المفاوضات دون غيره من وسائل المطالبة بالحقوق حتى يمكننا استدراك هذا الخطأ في الحاضر.

بدأ الجهاد المصري بمجرد دخول الإنجليز، وكان جهادا سليما يسير في الطريق الموصل، ويتخذ الوسائل الفعالة ويهدف إلى الغاية الجوهرية المتفق عليها، فكان يقوم على عداوة صريحة للاحتلال وللمحتلين، فلم يجامل أبداً، ولم يعترف بصداقة تقليدية بين هذه البلاد وبريطانيا ورفض على الدوام أن يضع يده في أيدي الإنجليز أو ممثليهم من المصريين، وكان (الجهاد) شعبياً يسري في عروق الشعب، وتؤمن به الجماهير، ويتزعمه قادة شعبيون ليس لهم أية صفة سوى إخلاصهم وكفائتهم وإيمانهم وتفانيهم في سبيل الأوطان، وكان يعتمد على العاطفة النبيلة في النفس ويستوحى أشرف مشاعر الوطنية والحب والكفاح والمبادئ ويضرب على الأوتار الحساسة وكان من حسن حظه أن وجد في شخص مصطفى كامل زعيماً شاباً مؤمناً، وفي شخص الخديوي عباس أميراً شاباً وطنياً، وفي شخص "اللورد كرومر" عدواً قاسياً صريحاً، يمثل كل فظاظة وغطرسة واستنثار وكبرياء الفاتح الغازي فأخذ الجهاد وضعه الصحيح فقاد الزعيم الشاب الجماهير بدعوة الجلاء، وعاون الأمير الشاب الحركة وغذاها بنفوذه وماله وجاهه وقاومها اللورد كرومر بوسائل العنف والقسوة فانتشرت، وزادت وعمت وكان يرجى لها كل تقدم وفلاح لو لم يحدث ما لم يكن في الحسبان، فإن إنجلترا انتبهت إلى خطئها في مقاومة الحركة الوطنية فسحبت كرومر وأرسلت بدلا منه السير دون غورست فكان ذلك نقطة تحول خطيرة في السياسة المصرية، إذ لم تكن المسألة مسألة استبدال معتمد، بمعتمد آخر ولكن المسألة كانت استبدال سياسة صريحة باطشة بأخرى ملتوية خفية، تعتمد على الدس والتفريق والحكم وراء الستار والتظاهر بالبراءة والسذاجة.

وسرعان ما أخرجت هذه السياسة ثمرها المر، فانحاز الأمير الشاب إلى جانب الإنجليز الذين أغروه بثتى المغريات ونفض يده من الحركة الوطنية، بل وحاربها فيما بعد، وسرعان ما ظهر حزبان في سنة واحدة

وابتدأت الأمة تتفرق، وسار الكفاح في الطريق الذي انتهى به إلى ما نحن فيه الآن وكانت أبرز نتائج نقطة التحول هذه انقلاب الكفاح في سبيل طرد الغاصب إلى جهود دبلوماسية وسياسية تسعى للاستقلال ولكن ليس بطريق الطرد أو وسائل القوة، ولكن بطريق التعاون والإقناع والمفاوضات، والمحادثات وبعد أن كان جهادا صريح العداوة صار سعيا مشربا بالتودد، وبعد أن كان شعبيا صار رسميا، وبعد أن كان يعتمد على العاطفة والعمل صار يعتمد على المهارة الدبلوماسية والفنية.

واستطاع الإنجليز أن يفصلوا الوزراء عن الشعب فمنعوا عنهم أعظم مصادر القوة والتأييد وحصرهم بين المطرقة والسندان وإما الحكم كما يريد الإنجليز وإما العزل، وإما الرضا بما يعرضه الإنجليز، وإما الفشل.

وبعد أن كان مصطفى كامل يكتب إلى رئيس الوزارة الإنجليزية يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٧م (يوم الذكرى المئوية لطرد الإنجليز من مصر في عهد محمد على والذكرى الخامسة والعشرين لدخولهم مدينة القاهرة في عهد الخديوي توفيق) يقول: "أن أمة كأمتنا، جمعت مدة قرون عدة قوى من الصبر والهمة والإرادة، لا تعرف اليأس ولا تقف أمام أي عائق لاسترداد استقلالها، ولإنجلترا الحرة أن تقرر كيف يكون هذا الاستقلال بإرادتها أو بالرغم منها"، صار مفاوضونا، واحدا بعد واحد يركبون الصعبة والذلول ويريقون ماء وجههم، ويهدرون كرامة بلادهم في سبيل أن تكسب مصر شرف التحالف مع بريطانيا "العظمى" !

نعم إن الفرق شاسع، والبون بعيد، إنه الفرق بين الشعب وبين الحكومة بين الإيمان والعاطفة وبين المهنة والفرن.

كان مصطفى كامل يكتب بوحي ضميره وإيمانه، وحبه لبلاده وتقديسه لحريتها، وكان يعرف أن وراءه الألوفا والملايين على استعداد لبذل حياتهم في سبيل تحقيق أمل البلاد، أما من جاء بعده من المفاوضين فقد كان يعمل بوحي قريحته وذكائه، وعبقريته وبراعته ويستلهم السوابق التاريخية والمراجع الفنية ويستعين بالفرص والأحداث فإذا لم يغنه ذلك كله أمام العقليّة الإنجليزيّة البطيئة الفهم، حاول أن يسافر إلى لندن ليشرح وجهة نظره إلى من هم أكبر من الوفد المرسل للمفاوضة أو ليستعين بالرأي العام الإنجليزي كما خطر لاثنين من رؤساء وزرائنا ولم يفكر واحد منهما في الالتجاء إلى الشعب، ومصارحة الناس بالحقائق ومناشدتهم المساعدة.

وهكذا تفرقت بنا الطرق وأخطأنا سبيل الجهاد فكانت المفاوضات هي "ثمرة الخطيئة" ثم كان هذا الجهاد الحقيق الثافه بين رؤساء الوزارات المصرية وبين الساسة البريطانيّة الذي خدر - خلال نصف قرن - الشعب وحصره في أفق ضيق، وقصره على دائرة خاصة، وأفقدته الثقة في نفسه وشككه في قواه العمليّة وأخذ جذور الكفاح والنضال وسورة الغضب والحمية في قلبه حتى أصبح قسم كبير من الشعب ينأى بروحه عن مواطن التعب والتضحيات، ويستصعب العمل الجدي في سبيل الاستقلال، ويضحى بالحرية في سبيل الراحة والرغد والهدوء.

- ٥ -

الواجب الآن على الحكومة والشعب

والآن وقد ألمنا بقصة المفاوضات، ترى ما هو واجبنا إزاء ذلك وماذا سيكون موقفنا من هذه الحال، وبأية طريقة سننال حقوقنا، وندرك آمالنا.

لقد رأينا من ناحية، أن المفاوضات لن تبلغنا استقلالنا المنشود، ولن يكون لتعلقنا بها وتهافتنا عليها أي أثر سوى تبجح الإنجليز وبخسهم حقنا وزيادة شعورهم بقوتهم وضعفنا كما رأينا من ناحية أخرى أننا أضعف من أن نبارز إنجلترا بالعداوة الصريحة، ونقاومها بحد السلاح.

إن هاتين الفكرتين تظهران المشكلة في وضع ليس له حل إلا إذا انتحرننا ماديا أو أدبيًا، أو إذا أراح الله سكان البسيطة من بريطانيا وأهلها بمعجزة سماوية، وهذا وذاك ليس منتظر.

ومع ذلك فهذه الاستحالة التي تبدو أكيدة للوهلة الأولى تذوب شيئًا فشيئًا بإدمان النظر ودقة الفحص فنحن أصحاب حق لاشك فيه، ولا بد أن ننتصر، ومن التعالى أن نعمل ونطالب بالثمرة في وقت واحد كما أن من التعسف أن نتصور جمود المشكلة على هذا الوضع.

وإذا راجعنا تاريخ الأمم والشعوب أيدتنا عشرات الشواهد فهذه بولندا وأرلندا وهذه أسبانيا وأمريكا، وهذه سوريا ولبنان، استعمرت كلها فترة من الزمن بلغت من الطول حدا يصل إلى ثمانمائة سنة كما في أسبانيا وتراوحت بين الفشل والظفر ثلاث مرات في قرن كما في بولندا ومع ذلك فقد استقلت هذه الدول أخيرا لأنها تمسكت بحقها، ولم تقبل المهادنة فيه، ولم تعتمد على المفاوضة وحدها في نيل حريتها.

ومثل ذلك سيكون مصيرنا ولا تخالجي ذرة من الشك في مستقبل مصر العزيزة وفي أنها سنتال استقلالها في المستقبل وستحتل مكانتها القديمة وستعود مرة أخرى دولة عظيمة كبيرة مؤثرة في تاريخ العالم نافعة للجنس البشري، عاملة على تقدم الإنسان.

لقد قر رأي الحكومة منذ وقت طويل على المفاوضات وفتحت بابها فعلا، وحضر المفاوضات البريطانيون، وارتفعت نوبة التفاؤل والأمل كما طنطننت الصحف وكما أعلن رئيس المفاوضين المصريين أكثر من مرة، فحسبنا أننا قد أخطأنا خطأ سعيدًا عندما قدرنا فشل كل مفاوضة، وباركنا هذا السعي الجديد الذي يكاد يبلغ أوجه ويدرك نهايته ثم فوجئنا كما فوجئ المفاوضون المصريون أنفسهم بتقهقر الجانب البريطاني بعد موافقته وتراجعته بعد اقتناعه وظهر أنه بعد طول الأخذ والرد، والقبل والقال، غير مفوض ! وهذا من أعجب عجائب المفاوضات.

فلئن كنا قد وافقنا مغالطين أنفسنا وتجاربنا على الدخول في مفاوضات ولئن كنا قد احتملنا على مضض الألاعيب المكشوفة التي أظهرها الإنجليز عندما طلبنا فتح باب المفاوضات في سبتمبر سنة ١٩٤٥م ولئن كنا قد أعجبنا بموقف المفاوض المصري وأزرناه على أمل النجاح، فالآن قد تحطم هذا الأمل، وها هي ذي إنجلترا تعيد دورها البغيض المملول فتبتدع فكرة الدفاع المشترك لتشرف بها ليس على الدفاع المصري فحسب، ولكن على دفاع الشرق الأوسط كله.

فإذا لم تقلع إنجلترا عن هذه الفكرة، فسيكون من حسن حظ مصر أن تخفق المفاوضات، وعندئذ يتحتم على الحكومة أن تقوم بدور إيجابي بمعنى الكلمة فإن الحكومة المصرية المحتلة أو المحمية ما كانت تستطيع أن تفعل شيئًا عند فشل المفاوضات سوى التسليم ولكن الحكومة المستقلة يجب أن تقوم بما يثبت أمام العالم الشاخص إليها أنها مستقلة فعلا وأنها تقف من إنجلترا على قدم المساواة ولا تسمح لأي دولة بأن تمثل معها دور السيد الأمر أو الحامي المطاع.

وما أكثر ما تستطيع الحكومة المصرية أن تفعله لو أنها رفعت رأسها ونزعت النير الذي في عنقها، والحجاب الذي على عينها ورفضت أن تدير الساقية، كما كانت تفعل في عهد الاحتلال.

لتفكر الحكومة المصرية بعقلية الدولة المستقلة لتحرر نفسها من الروتين القذر القديم، لتخرج إلى العالم الحر الواسع الآفاق، لتمارس شئون السياسة العليا الحرة والدبلوماسية الرفيعة.

إن الأوراق الرابحة عديدة في يد الحكومة المصرية لو أنها أرادت اللعب بمهارة وجسارة ووطنت النفس على المجازفة وسط الأمواج بدلا من التلهي على الشاطئ بالألاعيب الصببانية التي يشغلها بها الإنجليز، إن مصر مستقلة أمام دول العالم وقد رأس مندوبها مجلس الأمن خير رئاسة، فيجب أن تكون مستقلة فعلا، ويجب أن لا تكون دار السفارة البريطانية هي قصر الدوبارة العتيد، ويجب أن لا يكون السفير البريطاني هو المندوب السامي القديم.

إن مصر على قدم المساواة مع إنجلترا في حكم السودان فما هذا الإهمال والتراخي، وما هذا السكوت والجمود والحاكم الإنجليزي يبسط سلطانه كديكتاتور، ويُمحي كل أثر مصري وينال سراً وجهرًا من شرف مصر، وحكومتها، ويعمل بكل الطرق على تمزيق السودان نفسه وفصله عن مصر، وينشر الأكاذيب البريطانية والخدع السياسية، ثم بعد ذلك كله لا يقدم تقريره إلى حكومة مصر، ولا يأتزم بأوامرها.

لماذا نسكت عنه ولا نستعمل حقنا وسلطتنا في إيقافه عند حده ؟

إن استهتار الجنود البريطانية في مصر قد وصل إلى درجة لا تحتمل فسياراتهم التي تسير بسرعة جنونية لا تأبه لشارات المرور، وتخطف الأرواح، وتحصد النفوس وتصطم بعربات الأهلين ثم تفر سالمة آمنة غانمة لا يستطيع أكبر كبير أن يوقفها، وكيف يمكن أن يوقفها وفد ضاعت دماء ثاني أو ثالث رجل في البلاد هدرا في حادثة تصادم ولم تستطع الحكومة على حولها وطولها أن تتأثر لخادم الوطن المخلص ويد الملك اليمنى، والحامل لأرفع وسام مصري لقد كتبوا - وبالسخريه - مذكرة في القسم ! ثم نامت الأوراق وطويت أضابير القضية ولاشك أن الجاني يمرح ويصدم من يشاء، وأقسم لو أن سيارة حسنين باشا صدمت غفيرا أو جنديا أو متشردا إنجليزيا لقامت قيامة إنجلترا، ولرمتنا بالوحشية والهمجية ولما سكتت إلا بعد أن تتأثر له.

لماذا لا تسن الحكومة القوانين لإيقاف هذا الطغيان والفساد، وتستعمل القوة في سبيل ذلك.

إن النظام الاقتصادي لمصر ورقة رابحة أخرى فبريطانيا مدينة لنا بمبلغ يربو على أربعمئة وخمسين مليوناً من الجنيهات وعليها أن تدفعها راضية أو راغمة، فأنها قد أباحت لنفسها التدخل في شئون مصر للمحافظة على مبلغ يقل عن ربع هذا المقدار، ثم ما هذه النظم المالية العجيبة، ما لنا، وكتلة الإسترليني وما هذا الحظر على التصدير والاستيراد وما هي هذه المؤسسة التي تدعى البنك الأهلي، أهى الأهلي المصري أو الأهلي الإنجليزي، فإذا كانت الأولى فيجب أن تخضع لرقابة الحكومة خضوعا تاما ولاسيما فيما يختص بالعملة، ثم هذه الشركات الإنجليزية التي تفوز بنصيب الأسد من عطاءات الحكومة والسكة الحديد والتي تتسمى بأسماء مصرية، وتخفي حقيقة إنجليزية وهؤلاء الأجانب من كل من هب ودب والذين يدخلون البلاد ليستغلوا مواردها، وينافسوا أهلها، ولا يحفظون مع ذلك كرامتها.

يجب أن يوقف ذلك كله، فتسن القوانين اللازمة وتستخدم القوة لتنفيذها بلا لين أو هوادة أو تردد.

وميثاق جامعة الأمم العربية ورقة رابحة في يد الحكومة المصرية ولو أخلصت لقضية العروبة، ولنفسها ورفضت الاستخذاء للدول الأوربية أو التأثير بسعائياتهم لوجدت في سوريا ولبنان والعراق والحجاز حكومات تناصرها بالقوة وتعمل معها بإخلاص وتساعدتها حتى النهاية وترفض أن تكون بلادها للاستعمار مقرا، أو لوكلائه ممرا وتجعل من الشرق الأوسط كله شعلة نار تحرق بها بريطانيا.

ومجلس الأمن ورقة رابحة في يد الحكومة ومع أن الدول هناك لا تأبه لكلمات الحق والعدل ولا تعطيها قيمة عملية إلا أن باب المضاربة مفتوح على مصراعيه ونحن نستطيع أن نوقع إنجلترا في أخرج المأزق وأن نضع في طريقها الأشواك والعقبات، ونحن نستطيع أن نشير إلى روسيا أو أمريكا لتهرع لنددتنا ولن تكون إحداهن شرًا من إنجلترا ولئن تساوتا في الشر، فأولى بنا أن نغير المناظر ونجدد الحلفاء ونجرب الحظ مع أمم أخرى.

هذه وكثير غيرها أوراق رابحة في يد الحكومة المصرية تستطيع أن تلعب بها فتكسب لأن وضوح حق مصر وحكمتها في طلبه، والتجاء الحكومة إلى أساليب اللين والأناة عناصر ينقصها سحر العمل النافذ، وحيوية الغضب القوى وسرائر النفوس أعمق من أن تؤخذ بطرق الحكمة واللين وحدها، ولا بد للحلم من قوة تحمي صفوه أن يكدر، وتحول بينه وبين أن ينحط إلى مرتبة الجبن والضعف.

ولو غضبت الحكومة المصرية، ونهجت سياسة القوة، وأخذت الإنجليز ما أمكنها ذلك، وبذلت في هذا السبيل نصف ما تبذله في "محايلة" إنجلترا، والأخذ معها والعطاء لعلمت إنجلترا جيدًا أن في مصر حكومة لا تتردد في العمل، ولا تجوز عليها الخزعبلات القديمة، والمساومات الماضية.

أما إذا استخذت الحكومة المصرية فستقول كل دول العالم، إن إنجلترا كانت مصيبة في ضنها على مصر بالاستقلال، فإنها لا تستأهله ولا تزال في مرتبة التابع القاصر، الذي لا يحسن الدفاع عن نفسه ولا المطالبة بحقه.

هذا واجب الحكومة، وأنه لهين إذا قيس بواجب الشعب لأن الحكومة ستستند إلى القوانين المتبعة في كل الدول الأخرى ولن تكون أشد وطنية من حكومة أي دولة أخرى صغيرة مستقلة كالعراق وأسبانيا وتركيا، وسيكون من السهل عليها أن تتردد على حكومة إنجلترا وغيرها بأنها إنما تطبق في مصر ما تطبقه الحكومة الإنجليزية على الأجانب في إنجلترا، أما الشعب فسيكون مطالبًا بواجب عظيم يتطلب منه عهدًا جديدًا من التضحيات، والعمل، والمتاعب، ويخالف بل يناقض عهد الأمن والهدوء والوداعة الذي عاش فيه طويلًا جدًا.

لقد جربت الأمة المصرية سياسة الوفاق والتعاون مع إنجلترا، وعاملتها بالكرم المصري المأثور فلم تظفر إلا بكل شر، ولم تلق إلا كل خبث، ويجب الآن أن تطوي هذه السياسة وتمحي إحماء من ذاكرة كل مصري، ويستبدل بها سياسة فعالة حاسمة تبدأ بالمقاطعة التامة ثم تنثني بالمضايقة إلى أكبر حد ممكن ثم تثلت بالثورة^(١) إذا لم تُجدد السياستان السابقتان.

ليس في هذا البرنامج مغالاة، والمسألة أولاً هي: هل نريد حقًا الاستقلال، فإذا كنا نريده - وذلك هو الواقع - فإن هذه الخطة تبدو واضحة وضوح البديهيات لأن الذين يطلبون الاستقلال يعلمون أن الهوادة في طلبه خيانة، وأن الأرواح في سبيله رخيصة زهيدة وأن شجرة الحرية لا تروي إلا بالدماء ولا تزدهر إلا في جو التضحية، وإنكار الذات وضبط النفس.

والواقع أننا نرى في هذا البرنامج تراخ أجبرتتنا الضرورة والظروف على الرضا به، وإلا فقد كان يجب أن يثور الشعب والجيش تحت قيادة ملك البلاد، وقائدها الأعلى في سبيل الاستقلال التام، ورفع هذه المهانة، فإن

(١) من الواضح أن الغرض من الثورة هنا هو تحقيق الاستقلال عمليًا وتدعيم نظام الحكم المصري ومحو كل أثر للتدخل الإنجليزي والعدوان الأجنبي.

كل سنة بل كل شهر، بل كل يوم يمر على بقاء الإنجليز في هذه الديار عار نوصم به، ونسأل عنه أمام ضمائرنا، وأبنائنا وأحفادنا.

وما دمنا لا نستطيع الآن، ومرة واحدة أن نرفع هذا العار فلا أقل من أن نسعى إلى ذلك وهذا هو برنامجنا الذي يطبق على ثلاث مراحل تبدأ بالمقاطعة، وتنتهي بالثورة.

النواحي المادية في هذا البرنامج، أي طريقة المقاطعة ووسائلها، وطريقة المضايقة وأساليبها، وكيفية الثورة وتكتيكها هي أسهل ما فيه، على عكس ما يظن الناس، والناحية الصعبة، هي الروح التي تؤدي بها هذه الأفعال والإيمان الذي تنهض عليه.

هذا الإيمان لا ينتشر في جو مصر، ولا يخلق في سماء النيل إلا بجناحين وثيقين من الحب، والبغض الحب للوطن والشعب والحرية، والبغض للإنجليز، والذل والاستعمار.

ومع أن هذا الإيمان سيعتمد على العاطفة إلا أنه لن ينافي الحقائق التاريخية الثابتة، ونحن لا نقول: "مصر فوق الجميع" ولا نطلب أن تسود مصر العالم وتحكم أممه وشعوبه، ولا نزع أن عنصرنا أسمى من غيره ولكننا نريد أن نبدد سوء الفهم الذي أحاط بالقضية الوطنية والتاريخ المصري فضخم الأخطاء ونواحي الضعف والنقص ومرغ الأجداد التاريخية والحضارية بالطين، وأظهر الشعب بمظهر الشعب المستذل الضعيف، المتهاون في شرفه وكرامته أمام الأمم الأخرى العديدة التي غزته واحتلت بلاده، والذي قلب سيئات الاحتلال البريطاني حسنات وموه على الناس بالمظاهر والزخرف، وستر جرائم الاستعمار الحقيقية أو أخفاها.

لا يتسع المجال لتمحيص هذا الموضوع وقد نقوم في رسالة أخرى بدراسته وإيفائه حقه من البحث والمهم الآن هو أن يتم بحيث يتسلح به كل مصري، ويزود به كل وطني فإذا أمكن ذلك فسيكون من السهل عليه أن يبدأ أولى درجات الجهاد، وهي المقاطعة.

وتتصرف أذهان الناس، عندما نذكر المقاطعة إلى المقاطعة الاقتصادية، وقد تكون فعلا أهم أنواع المقاطعة ولكن هذا لا يمنع من أن هناك أنواعا أخرى هامة من المقاطعة، كمقاطعة نوادي الصداقة المختلطة، ومقاطعة العلاقات الفردية الخاصة، ومقاطعة العادات والتقاليد الإنجليزية.

أما المقاطعة التجارية، فيجب أن تشمل كل شيء.

ضروريات وكماليات، بيعاً وشراءً، تصديراً واستيراداً حتى تغدو الجملة المعروفة "صنع في إنجلترا" ماركة مسجلة للكساد في السوق المصري خاصة والأسواق العربية عامة.

وبدهي أن هذه المقاطعة تشمل أيضاً المفاوضات فلسنا من البلاهة بحيث نخدع أنفسنا بعد كل ذلك بسراب المفاوضات وما كنا لنقبل النكوص عن برامجنا لأي شيء ما عدا الجلاء العملي، الكامل العاجل،

وإني لأتصور أن إنجلترا ستسرع فترسل وفداً للمفاوضة لا ليعرض الجلاء، ولكن ليفرق بين الأمة بثتى الحيل وليوقف الحركة حتى تهدأ ثورتها، ويبرد حماسها.

وأتصور كذلك أن الشعب سيقول له "إننا لا نريد أن نفاوض، ولماذا نفاوضكم، لماذا نقبل مساعدة نحن في غني عنها أو نرحب بمشاركة في الدفاع أو نسجل على أنفسنا كما سجلنا في معاهدة سنة ١٩٣٦م المخزية، عدم كفاية الجيش المصري للدفاع، عن بلاده، وتاريخه يشهد له بعكس ذلك، ولماذا نرضى بصداقة دولة لم تكن في يوم من الأيام صديقة لنا.

وقد جمعت بيننا وبينها أشأم المصادفات، وأسوأ طرق الاعتداء.

إننا لنصادق الشيطان نفسه، ولا نصادقكم، إن في الإسكندرية، والقصاصين، والتل الكبير، وفي دنشواي وفي كل قرية دمرتموها وحرقتموها سنة ١٩١٩م وفي كل شارع صدم فيه مصري بسيارة بريطانية، في كل هذه الأنحاء أرواح مصرية تحتج على هذا التحالف، وتكذبنا لو زعمنا أن هناك صداقة أو شبه صداقة.

إننا لن نخدع بعد الآن، وليست المسألة مسألة مفاوضات وإنما مسألة جلاء نراه بعيوننا، ونلمسه بحواسنا، ولا نؤمن به ما لم يكن كذلك، فإذا تم بهذه الطريقة فسيكون كرمًا منا أن ننسى الماضي المؤلم، ونعتبر ذلك تكفيرًا عن جرائمكم في هذه البلاد لمدة ٦٥ عامًا، وقد يمكننا فيما بعد أن نفكر فيما تعرضونه من عروض.

أما أن تكون بلادنا طريقًا للمواصلات فهذا ما لا يعنيننا في شيء وإذا أردتم صيانتها، فأخلصوا للمصريين يخلصوا لكم، وادفعوا أكثر من باقي الأمم يرسى عليكم المزداد فإنكم قد علمتمونا أن السياسة يجب أن تظل بعيدة عن العواطف وأن يكون قياسها الوحيد، هو المصلحة، والكسب.

فإذا قبلتم ذلك كان بها، وإلا فالحرب بيننا وبينكم".

وقد تقبل إنجلترا وقد لا تقبل، ولكن الشيء الأكيد هو أننا سنظفر بغايتنا أخيرا برضاها أو على رغما.

والمرحلة الثانية هي المضايقة وهي الصورة الإيجابية للمقاطعة والمضايقة تشمل كل ما تعنيه هذه الكلمة باللسان وباليد وبالسلاح، ما عدا نوعًا واحدًا لا يبره الشرف وإن بررته الغاية وهو (الاعتقال) الذي لا نوافق عليه، وفي غيره من الوسائل مندوحة عنه.

وعند ذلك سنكون قد اقتربنا جدًا من المرحلة الثالثة الحاسمة مرحلة الثورة والقتال الصريح، الكامل.

ونحن نعني الثورة قتال شعبي، ورسمي يوجه إلى عدو واحد وهو الإنجليز، ويشترك فيه الجيش كما تشترك فيه طوائف الشباب.

ولست أدري هل سننتصر أول مرة أم لا، وهل سيكون عدد الضحايا جسيما بالغًا أم ضئيلًا تافهًا، ولكني أعلم، علم اليقين، أننا حتى وإن هزمتنا مرة ومرات، وحتى لو فاقت خسائرنا كل تقدير، فإننا سنكون دائمًا أقوى من بريطانيا لأننا أصحاب حق لا شك فيه، وسنظل أقوى منها ما استمسكنا بهذا الحق وأصررنا عليه وسننتصر أخيرًا ما عملنا وضحينا وسهرنا في سبيل الدفاع عنه، وسنتمكن أن نضايق إنجلترا أكثر، ألف مرة، مما تستطيع هي أن تضايقنا لأنها لن ترسل جنودًا أكثر خبرة بمصر من أهلها وجندها، أو في مثل تعداد سكانها، كما لن يبلغ إيمان هؤلاء الجنود بعدالة قضيتهم وثباتهم عليها إيمان الشعب المصري الذي يجاهد في سبيل أنبل معنويات الحياة وأرفع قيمتها وأمس ضرورات الوجود بالنسبة إليه كشعب.

حقًا، لا نجد مثل هذا الإيمان في نفوس الشباب الآن ولكننا سنجد في المستقبل وعن أنفسنا نقول، إن مهمة حزب العمل الوطني الاجتماعي الأولى هي غرس هذا الإيمان، وفيما عدا ذلك فإن واجب الحكومة الأمنية والقادة اليقظين أن يتعهدوا هذه الروح، بالسقيا والرعاية حتى تنمو وتزدهر، وإذا لم تعمل الحكومة أو الزعماء على ذلك فسيضمهم الشعب إلى قائمة أعدائه، وسيعتبرهم خائنين للأمانة المقدسة التي وضعت في أيديهم وقد يستغرق ازدهار الإيمان في هذه الحالة وقتًا أطول، ولكنه على كل حال سيتم.

ومن الخير أن تعرف الحكومة والزعماء هذه الحقيقة لأن الشعب لن ينسى بعد اليوم، وهو على غير استعداد للمسامحة من جديد فعلى الحكومة أن تقلع عن السياسة الخاطئة التي تتبعها، سياسة الخفاء والتكتم والثقة بالأغراب والأجانب والاستخفاء أمامهم، والاستهتار بالمصريين وعدم الثقة بالشعب، سياسة الجبن والاستسلام

للتهديد الخفي أو الصريح يجب على الحكومة من الآن أن تشرك الشعب في مداولاتها وأن تطلعه أولاً بأول على ما يتم، وأن تثق به ثقة تامة، وتعتمد عليه اعتماداً رئيسياً، إن فطرته السليمة واستعداده للتضحية، وعاطفته النبيلة هي القوى الوحيدة التي ستأزر الحكومة في موقفها الوطني وهي القوى الوحيدة التي يمكن أن تصمد للعدوان الإنجليزي والأسلحة الحديثة فتهازمها وتنتصر عليها، وواجب الحكومة أن تعد الشعب لهذا العهد المقبل الجديد وأن تزوده ما أمكن بالأسلحة المادية والثقة المعنوية، ولن يضرها ذلك في شيء، بل على العكس سيفيدها أعظم فائدة لأن قوة الشعب قوة لها، ومهما يثر الشعب فإن في ثورته رحمة ونفع ومهما يجامل الإنجليز ففي مجاملتهم خداع وعداوة وليس ذلك حماس عاطفي ولكنه منطوق الحوادث الذي لم يتغير منذ أن عرفنا الإنجليز.

ملحق

عن حزب العمل الوطني الاجتماعي

- (١) تعريف.
- (٢) الغاية والمبادئ.
- (٣) بيان الحزب عن المفاوضات.
- (٤) بيان الحزب في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦م.

- ١ -

تعريف

- (١) حزب العمل الوطني الاجتماعي هيئة سياسية واجتماعية تعمل لتحقيق غاياتها في ميدان السياسة والاجتماع على أساس المبادئ وبالوسائل الواردة في قانونها الأساسي.
- (٢) ليس للحزب علاقة خاصة بأية هيئة أو جماعة، وهو لا يستوحي غير مبادئه ولا يعمل لغير مصر ولا يمت بأية صلة إلى الدعايات المغرضة الداخلية والخارجية المنبثقة في الأفق السياسي المصري.
- (٣) يعمل الحزب في جو من الوضوح والعلانية، ويستظل بحمى الدستور المصري ويحكم القانون بينه وبين الحكومات كما يحكم المبادئ بينه وبين غيره من الأحزاب والجماعات.
- (٤) أسس الحزب في مايو سنة ١٩٤٦م ويبلغ أعضاؤه الآن بضع عشرات ولم يتخذ له بعد مقرًا رسميًا خاصًا.
- (٥) لا يهتم الحزب بالمظاهر والشكليات وليس على أعضائه اشتراك جبري محدد ولكل مصري أن يشترك فيه إذا آمن بمبادئه وتعهده باحترام قانونه، والقيام بتبعاته كعضو.
- (٦) مؤسس الحزب، وصاحب فكرته هو الأستاذ احمد جمال الدين مؤلف كتاب "ثلاث عقبات في الطريق إلى المجد" و "ديمقراطية جديدة" وغيرها، يعاونه بضعة من خيرة الشباب العاملين في ميدان الخدمة الاجتماعية والثقافية، ويمكن الاتصال به بعنوانه الخاص ١٧ شارع الهامي باشا بالحلمية الجديدة بمصر.
- (٧) يرحب قسم التبادل الثقافي بأي اقتراح، وهو على استعداد لنشر الرسائل التي ترد إليه إذا لاءمت فكرة الحزب أو عالجت الموضوعات الحيوية.

- ٢ -

الغاية والمبادئ

الغاية:

- (أ) إنهاء فترة الانتقال العصبية، وبدء عهد جديد يتيح الحياة الموفورة لكل فرد، ويضمن له الحرية والعمل والصحة، والعلم ويرفع المستوى المادي والمعنوي للحياة.
- (ب) نشر فهم جديد للحياة أساسه الفرد القوى الذي هو "غاية في ذاته" ودعائمه العمل والشرف والخلق في المجتمع والحرية والنظام والعدل في الدولة.

(ح) تنشئة جيل قوي لا يكذب ولا يخدع ولا ينافق ويؤمن بالمثل الأعلى، والشرف القومي، وعظمة الوطن.

(د) تحقيق الاستقلال التام الكامل لوادي النيل من منبعه إلى مصبه.

المبادئ:

- (١) محاربة الرياء والنفاق الاجتماعي والتعدد والتنافر في الآداب والتقاليد ومحو الترهات والخرافات.
- (٢) إقامة دعائم الديمقراطية الصحيحة ولا مركزية الدولة، ومحاربة الاستبداد والطغيان أيا كان، وتعزيز الحرية الفردية، وتطهير الجو السياسي من المهاترات الحزبية والأغراض والأناثية.
- (٣) العمل لتحقيق العدل الاجتماعي وتقريب مستوى المعيشة بين مختلف طبقات الشعب بأن تفرض الدولة الضرائب التصاعدية على الدخل والتركات وغيرها، وتوزع هذه الضرائب في شكل خدمات اجتماعية تشمل التعليم والصحة والعمل.
- (٤) تحرير المرأة وإعطائها حقوقها كاملة حتى تستطيع مشاركة الرجل في خدمة الوطن، وإن كان مفهوماً أن الأمومة هي المهمة السامية المدخرة للمرأة، وأن البيت هو المكان الطبيعي لها.
- (٥) تعميم التعليم للجميع وإصلاحه بحيث يكون الغرض منه تنشئة الرجال وإبراز الشخصيات، وكفاية حاجات العصر الحديث.
- (٦) محاربة الضعف والرذيلة والأمراض والعاهات حرباً لا هوادة حتى لا يحمل لقب "مصري" إلا كل فرد قوى ممتاز والعناية بالنسل والسهر على النشء حتى يظل قوياً ونقياً ونبيلاً.
- (٧) استلهام مبادئ الدين ونشر أدبه والاستعانة بأثره الروحي في سبيل رفع القيم المعنوية التي هي عماد الحضارة.
- (٨) دخول الميدان الصناعي واستخراج المعادن واستغلال القوى المحركة حتى لا تظل مصر بلداً زراعياً فحسب.
- (٩) محاربة الاحتكار، وكل دخل غير مشروع ومحو الاستغلال التجاري من مرافق الحياة وتمصير الشركات الأجنبية.
- (١٠) تقوية الجيش والأسطول وسلاح الطيران حتى نستطيع أن ندافع عن أرضنا وبلادنا.
- (١١) الابتعاد بمصر عن مثار المناورات السياسية الدولية إذ أن مركزها الجغرافي الممتاز يحتم عليها أن تكون علاقاتها ودية بكافة الدول وأن لا تقتصر هذه العلاقات على دولة واحدة حتى لا تكون أرضها ميدان حرب لا مصلحة لها فيها.
- (١٢) إصلاح القرية وتجديد مساكنها والعناية بمرافقها الحيوية، واستثمار الأراضي البور، وتجفيف المستنقعات وتنفيذ مشاريع الري والصرف.
- (١٣) نشر الرياضة والسمو بالفنون على اختلاف أنواعها حتى تشارك في تدعيم أركان المجتمع والفرد مادياً ومعنوياً.
- (١٤) التعاون مع الأمم العربية الشقيقة ما أمكن ذلك وتأييد ميثاق الجامعة العربية، ومحاربة الاستعمار حيثما كان.

(١٥) إن مصر، ستظل في المستقبل كما كانت في الماضي كريمة مضيافة ولكنها لن تقبل أن تستغل ضيافتها استغلالاً شائناً ولن تسمح بأن يوجد فيها سوى سيد واحد هو "المصري".

— ٢ —

بيان من حزب العمل الوطني الاجتماعي إلى حكومة مصر وشعب وادي النيل بخصوص المفاوضات

إن حزب العمل الوطني الاجتماعي، بعد أن درس الأدوار التي مرت بها المفاوضات الحالية بين مصر وإنجلترا واستعرض وجهات النظر المختلفة يقرر أن هذه المفاوضات قد فشلت وأنه لا يحق لا للشعب ولا للحكومة أن تنتظر منها أي خير

وهو يبني قراره هذا على الأسباب الآتية:

(أ) التجارب الطويلة السابقة مع بريطانيا فيما يزيد عن عشرة مفاوضات أخفقت كلها ولم تنجح سوى مفاوضات سنة ١٩٣٦م التي كان نجاحها شرا لا نريد أن يتكرر، وانتهى بتقرير معاهدة سنة ١٩٣٦م المذلة، وهذه التجارب العديدة التي تمت على أيدي أحزاب مصرية وبريطانية متباينة يرأسها وزراء مختلفون تثبت أن وجهة نظر بريطانيا كانت دوما واحدة لا تتغير وأنها تنافي وجهة النظر المصرية الاستقلالية.

(ب) ما دار في هذه المفاوضات من الأخذ والرد، والقيل والقال والمطل والتسويق ومحاولة التحايل على النصوص بالكلمات المبهمة وتلكؤ المفاوضات الإنجليزي بل رفضه لوجهة النظر المصرية في النقط الحساسة كالمسألة العسكرية والسودان فضلاً عما تنشره الصحف البريطانية من الفصول المسهبة عن ضرورة التمسك بإبقاء القوات الإنجليزية أو الإشراف على الدفاع والهجوم وما يقوم به حزب المحافظين من محاولات عنيفة في سبيل إخفاق المفاوضات الأمر الذي يؤكد المعنى السابق ويدل على أن الشعب البريطاني لم يفهم بعد قضية مصر وأنه لا يزال ينظر إليها من وجهة النظر الإمبراطورية.

(ج) ما تقضي به الطبيعة البشرية بصفة عامة، والعقلية الإنجليزية بصفة خاصة من تغلب الظلم ومحاولة الغشم وعدم الارتداع إلا بالقوة والاستهانة بالحق ما دام ضعيفا وهي أمور لم نكن لنفترضها لو لم تثبتتها النتائج العملية المتعاقبة للسياسة المصرية والعالمية.

لهذه الأسباب يرى حزب العمل الوطني الاجتماعي أن التشبث بأهداب الأمل، وإبقاء الباب مفتوحا لن يزيد الإنجليز سوى تشبثا بمطالبهم لأنهم سيعتبرون ذلك دليلاً جديداً على عجز المصريين عن القيام بأي عمل حاسم، وتمسكهم الدائم، وعلى طول الخط بسياسة المسالمة والمفاوضات والانتظار.

ويعتقد الحزب أن الحكومة الآن تخطئ خطأ كبيراً إذا لم تعلن حالا قطع المفاوضات وبطلان معاهدة سنة ١٩٣٦م ورفع قضيتها إلى مجلس الأمن والوقوف من الإنجليز موقفا حاسما ومصارحة الشعب بالحقائق والاستعانة به في موقفها الجديد الوطني المشرف.

ومن ناحية أخرى يهيب الحزب بقيادة البلاد وزعمائها أن يتعاونوا ويقفوا صفاً واحداً ويتناسوا الألقاب والمناصب وكراسي الحكم ويدفنوا ما بينهم من أحقاد وخصومات ويخلصوا لمصر وحدها، ويؤكد الحزب لهم أن الشعب المصري قدير على أن يأخذ استقلاله بالقوة مستعد لأن يبذل دماءه في سبيله فلو رسموا خطة العمل للإستقلال فسيجدوا منه كل تشجيع وسينتهوا إلى النصر المحقق إن شاء الله.

أن وسائل العمل متعددة ويقترح الحزب أن يبدأ الشعب بالمقاطعة كخطوة أولى تتبعها خطوات أشد أثرا وأنفذ فعلا، ويجب أن تنفذ هذه المقاطعة بدقة وأمانة وأن تشمل الناحية الاقتصادية والمعنوية وأن تنفذ في مصر وبلاد الشرق العربي، التي هي على استعداد لمؤازرة مصر حتى النهاية.

وحزب العمل الوطني الاجتماعي لا يعنيه في شيء التعديلات الوزارية أو التشكيلات الحزبية وهو لا يعرف سوى مصريين وإنجليز (أصدقاء، مهما أساءوا أمام أعداء مهما أحسنوا ولم يحسنوا في الماضي ولن يحسنوا في المستقبل ولن يتظاهروا حتى بالإحسان) فالى العمل فإن الوقت ثمين وإن الفرصة سانحة وإن كل يوم يمر علينا وراية الإنجليز المقيتة تظل بلادنا لهو وصمة عار سنسأل عنها في المستقبل أمام أبنائنا وأحفادنا فيم رضينا بها ولماذا لم نعمل لإزالتها.

حزب العمل الوطني الاجتماعي

الذكرى الخامسة والستين للاحتلال البريطاني

١٤ سبتمبر ١٨٨٢م - ١٤ سبتمبر ١٩٤٦م

أيها المصريون..

أمس أتم الاحتلال البريطاني عامه الرابع والستين واليوم يستهل عاما جديداً ولم تكن مظاهره واضحة بينة كما هي اليوم فالجنود البريطانيون يملأون الشوارع ودور اللهو ويحتلون أرقى المساكن، وأجمل الأحياء وسياراتهم تدهس المارة بدون شفقة أو رحمة ولم يكن فشل مفاوضات الأمس إلا صفة أخرى لشرفكم وجرح جديد لكرامتكم فالأم ترضون بهذا الذل وتقبلون هذا الضيم وتحاربون أنفسكم وعدوكم أولى بحريكم وتشغلون بالحزبية والوطن أولى بشغلكم.

أيها المصريون..

لنقف اليوم صفاً واحداً على اختلاف أحزابنا، وتباين مشاربنا وتعدد أدياننا ولنكن مصريين أمام إنجليز، أصدقاء مهما اختلفوا أو أساءوا إلى بعضهم أمام أعداء مهما تظاهروا بالصدقة أو الإحسان، ولنبدأ جهادنا العملي ضد هذا العدو الوحيد لبلادنا، نحن لا نقول لكم أعلنوا الحداد في هذه المناسبة المؤلمة فالحداد ملاً قلوبنا ولكن نقول لكم أعلنوا البغض والكرهية للإنجليز، نحن لا نقول لكم تجمهروا وأظهروا شعوركم إزاء الاحتلال فإن شعوركم معروف بالبداهة ولكننا نقول لكم قاطعوا الإنجليز، وأبدوا شيئاً عملياً، وكفى كلاماً.

إن حزب العمل الوطني الاجتماعي يدعوكم، ويدعو زعماء البلاد وقادتها إلى إعلان المقاطعة لكل ما يمس الإنجليز من معاملة إلى غيرها وإلى تنظيمها كخطوة أولى عملية جادة هادئة ينفذها كل منا في نفسه ومنزله وعلى عمله وتجارته ولئن كانت سلبية فإن فيها الكفاية الآن، وهي نعم الرد العملي على العدوان البريطاني المستمر ولاسيما وقد آلت المفاوضات إلى ما تعلمون.